رئيس مجلس محافظة بغداد لـ (المدى الاقتصادي):

ضعف أداء الدوائر التنفيذية وراء تراجع الخدمات في العاصمة

6-7

ماذا عن اللوائح التنظيمية للمصارف في أمريكا؟

14

الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1895) السنة الثامنة -الثلاثاء (31) آب 2010

مشهد الإغراق السلعي

سلع وبضائع رديئة غير مطابقة للمواصفات النوعية تعج بها الأسواق المحلية!

الاقتصادي | العدد (1895) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) آب 2010

الشهرستاني: العراق تعاقد مع كبريات الشركات لاستثمار الغاز

بغداد/ المدى الاقتصادي

قال وزير النفط حسين الشهرستاني : ان الحكومة عندما تشكلت كان البلد يمر بوضع امني صعب استمر إلى نهاية عام ٢٠٠٧ ، حيث شهد تحسناً في عام ٢٠٠٨ ، حيث اعلن كثير من الشركات العالمية عن استعدادها للقدوم الى العراق ، لافتاً الى ان جولات التنافس في العالم تستمر من سنة و نصف الى سنتين .

واضاف الشهرستاني على هامش مؤتمر صحفي عقد في بغداد مؤخراً: ان عملية حرق الغاز في العراق ليست بالجديدة لكن الامر يجب ان يعالج تقنياً ، لذلك قمنا و منذ سنتين بأقناع الشركات الكبرى في العالم ان تأتي و تشاركنا الجهد و توفر لنا رأس المال و التقنية للتعامل مع هذا الغاز المحروق و بالفعل توصلنا الى إئتلاف من شركتي شيل و مستيوبيشي ان يوقعوا معنا اتفاقية يكون للعراق ٥١٪ في الشركة و للشركتينً ٤٩٪ و ان يتعاملوا مع هذا الغاز المحروق بأسرع و قت ممكن .

و تابع الشهرستاني : انتهينا مبدئياً مع مجلس الوزراء على مبادئ الاتفاقية و الان خلال الايام القادمة ستعرض على مجلس الوزراء و ننتهي منها و تكون اكبر شركة غاز في العالم هي المسؤولة ان تعاوننا بأيقاف هذا الخرق .

وأوضح الشهرستاني : اتخذنا اجراءات اخرى فالغاز يحرق في حقول الاستخراج و هي في مناطق متباعدة و الان اتصلنا بالشركات ان تأتي و تبني محطات في مواقع الحقول ما يتيح لنا الاستفادة من الغاز مباشرةً بدلاً من ان ننتظر تصفيته و تجميعه و توزيعه في الشبكة الوطنية و ايصاله مما يأخذ وقتاً طويلاً و تحتاج جهداً و خبرة ورأسمالاً أيضاً تأخذ وقتاً طويلاً و نحن نسعى لاختصار هذا الوقت.. ففي محطة بزركان سنبني محطة كهرباء لاخذ الغاز الذي يحرق في محطة القرنة الان نحن نتفاوض مع مستثمر لكي يجلب معداته و يأخذ جزءاً من هذا الغاز المحروق لتوليد الطاقة الكهربائية على ان تربط بالشبكة الوطنية وسنكرر هذه التجربة في مواقع عدة ، و هذه كلها حدود قصيرة الاجل و الحل الجذري هو في جمع كل الغاز و معاملته و تفكيك مكوناته و الاستفادة منه سواء كغاز جاف للمحطات الكهربائية او للاسمدة و البتروكيمياويات و المشتقات الاخرى و هذا جهد وطني يكلف اكثرمن ١٠ الى ١٥ مليار دولار .

و اشار الشهرستاني الى ان العراق ليس البلد الاول في حرق الغاز بل الدول الاخرى كروسيا و ايران و دول اخرى تحرق الغاز اكثرمما يحرق في العراق لان عملية جمع الغاز مكلفة و في بعض الظروف غير مجدية عندما يكون حقلاً بعيداً و كميته قليلة .

و في ما يتعلق بالخط الايراني قال الشهرستاني : بناء على طلب الجانب الايراني للسماح له بمد انبوب على الاراضي العراقية لتزويد سوريا ودول اخرى بالغاز الايراني ونحن وافقنا على ذلك لما فيه مصلحة العراق بشكلين الشكل الاول هو ان اي غاز يصدر من خلال الاراضي العراقية سيأخذ العراق اجور نقل هذا الغاز فهناك فائدة للعراق و ثانياً اننا بلغناهم ان يكون الانبوب بالشكل الذي يكفي لاستخدامه من قبل العراق في حالة وجود فائض من الغاز الامر الذي يوفر للعراق مليارات الدولارات لبناء منظومة انابيب لان هذا الانبوب لم يكلف العراق شيئاً وإنما العراق سيأخذ اجور نقل الغاز عبر اراضيه من دون ان يدفع اي كلفة مقابل استخدام الانبوب والان اللجان الفنية تدرس حجم الانبوب ومواصفاته و الممر الذي يمكن ان يسلكه. واكد الشهرستاني ان الوزارة لديها خطة شاملة مد مجموعة انابيب نفط وغاز و ستكون للعراق حزمة انابيب رئيسة تمر الى الشرق من نهر دجلة من البصرة الى بغداد و من ثم من بغداد شمالاً الى تركيا و غرباً مع الانبوب الحالي الى سوريا .

ونحن الان بصدد وضع الخطة الاساسية لمد الانابيب العراقية سيكون هذا الانبوب إضافياً الى جانب الانبوب العراقي و عملياً لم يكلف هذا الانبوب العراق اي مساحات جديدة و انما سيكون بالممر النفطي العراقي.

وأضاف: أما الفائدة الثالثة فنحن في الوقت الحاضر ليس لدينا من الغاز ما يكفي لتشغيل كل المحطات الكهربائية و لذا بعض المحطات تستخدم النفط الاسود بكلفة العالية في الوقت الذي استخدام الغاز اقل كلفة لذلك اتفقنا مع الجانب الايراني ان العراق اذا احتاج الغاز الايراني تكون له الاولوية و الافضلية بأخذ هذا الغاز بشكل مؤقت لحين اكتمال مشاريع الغاز العراقية ليتحول العراق الى مصدر مهم للغاز.

اقتصاديون : ظاهرة الإغراق السلعي أثرت سلباً على الصناعة المحلية

بغداد/ علي الكاتب

ظاهرة ازدياد الاستيراد العشوائي واغراق الاسواق المحلية بالبضائع المستوردة من شتى المناشئ لتصبح السوق العراقية من اكبر واهم منافذ الاستيراد للسلع والبضائع التي تكون في الغالب غير مطابقة للمواصفات والجودة والتي تكون مرفوضة في معظم دول الجوار ، وفي ذلك مخاطر شتى على الانسان في استهلاك البضائع والسلع غير الجيدة والتالفة ومضار على الصناعة الوطنية وتوقف عجلة التنمية الصناعية وتسريح اعداد كبيرة من العمال بسبب خروج المعامل الاهلية من المنافسة مقارنة بالمنتج المستورد ،ما يعني مواجهة اكبر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوقت الحاضر وهي مشكلة البطالة.

وقالت الباحثة الاقتصادية الدكتورة سميرة عبد المجيد في جمعية حماية المستهلك العراقي: أن التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة ارهقت صناعتنا بنحو كبير بعد الانفتاح على الاسواق العالمية والاقليمية والاستيراد غير المنظم للسلع والبضائع وباسعار مخفضة ،وان كانت في الظاهر توفر سلع رخيصة متوفرة في جميع الاسواق بامكان المواطن البسيط من ذوي الدخل المحدود من شرائها ،الا انها من جانب اخر لها تبعات سلبية خطيرة على الصناعة المحلية والاقتصاد الوطني وبالتالي يكون تاثيرها غير مباشر على المواطن العراقي وان كان لا يعلم بها أو لا يحسها بصورة مباشرة.

فيما قال اسعد ظاهر صاحب احد معامل دباغة الجلود في منطقة عويريج الصناعية في بغداد: إن صناعة الجلود في العراق تمر بظروف حرجة لم تمر بها سابقا حتى في حقبة العقوبات الاقتصادية على الشعب العراقي في تسعينيات القرن الماضي بعد ان فقدت الدعم والحماية من الدولة في منافسة السلع المستوردة، حالها حال الكثير من الصناعات الاخرى وغياب التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة ،مما ادى الى عدم استطاعة منتجاتنا الجلدية من منافسة نظيرتها المستوردة برغم ماعرفت به صناعتنا الجلدية من جودة ومواصفات جيدة مقارنة بالمستورد الذي يكون في الغالب من نوعيات غير جيدة .

الدكتور ناظم العبدلي استاذ الصناعات الانتاجية في كلية الزراعة قال:ان الصناعة الجلدية الوطنية بامكانها العودة الى ساحة المنافسة مع السلع المستوردة متى توفرت جملة من المستلزمات الضرورية في انعاش هذا القطاع الانتاجي والاقتصادي الحيوي المهم منها امتلاك ادوات الصناعة الحديثة ووضع ستراتيجية لدعم المشاريع الصناعية خاصة تلك ذات الجدوى الاقتصادية التي تسهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية في ظل التحولات التي طرأت على سوق الصناعة والتجارة في العراق ،فضلا عن تشكيل لجنة حكومية مكونة من عدد من الخبراء المتخصصين في الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة وممثلي المنظمات غير الحكومية والدولية المهتمة بهذا الشأن والاتحادات الصناعية والاقتصادية الفاعلة في الساحة العراقية مهمتها اعداد تشريع قانوني يقوم بحماية المنتج الوطني والحد من اغراق السوق بالبضائع المستوردة ووضع القيود عليها ،وذلك من اجل اعادة الحياة للصناعة الوطنية ،وكذلك اعداد دراسة متكاملة في هذا السياق يتم فيها توضيح ماتحتاجه الصناعة المحلية في الظرف الراهن وتهيئة المناخات المناسبة لإعادة الحياة للصناعة الوطنية بعد سنوات عجاف اسهمت في ضعفها الى حد كبير .

وتابع: أن من الضروري كذلك وضع آليات لاستيراد السلع والبضائع مع وضع محددات لتلك السلع التي يوجد نظيرها من المنتج محليا وفرض الرسوم والضرائب الكمركية من اجل ضمان عدم منافستها للمنتج المحلي ،مع اهمية اخضاع جميع السلع المستوردة لفحوصات التقييس والسيطرة النوعية،ومقابل ذلك تقديم تسهيلات لاستيراد المكائن والمعامل الانتاجية المتطورة والحديثة ومنح قروض صناعية ميسرة يتم تسديدها على وفق جدول زمني يتناسب مع حاجة الصناعيين بما يضمن تشجيعهم على الاستمرار في مشاريعهم الصناعية.

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

تعد الدورات الاقتصادية بشقيها الايجابي والسلبي وخلال فترات الانتعاش وفترات التراجع بمثابة المنشط والمنظم للقطاعات الستراتيجية والأساسية وتخرج في معظم الظروف متماسكة وقادرة على التأقلم مع تأثيرات الأزمات ومسبباتها. وذكر تقرير للطاقة تصدره شركة نفط الهلال أن أهمية تلك القطاعات تبقيها على استعداد لاستغلال الفرص كافة لتحقيق الأهداف خلال فترات الانتعاش وفترات التراجع أيضا، وعلى ما يبدو فإن العلاقة بين القطاعات الستراتيجية وفي مقدمتها قطاع الطاقة بشقيه التقليدي والمتجدد وبين مواجهة الضغوط والأزمات المتتالية هي علاقة طردية خلال فترات الانتعاش وعكسية خلال فترة التراجع والكساد.

تقرير: القطاعات الستراتيجية تجدد نشاطها بعوامل الضغط والأزمات

واشار الى ان قطاعات الطاقة تحظى بدرجة كبيرة من الأهمية والتركيز من الحكومات والقطاع الخاص وشهدت تطورات متواصلة على مستوى حجم وقيمة وعدد المشاريع الجديدة مبيناً انها شهدت تطورات على مستوى الإنتاج من المياه العميقة الذي اخذ بدوره يتسع ليصل إلى تطور هائل في اكتشافات الغاز واستخداماته، فيما أظهرت قطاعات الطاقة مقاومة كبيرة لجميع عوامل ومسببات التراجع خلال الأزمة العالمية حيث استمرت الاستثمارات المدروسة والممنهجة في العمل، مؤكداً ان عوائد القطاع عملت على التخفيف من حدة الأزمة على جميع القطاعات الاقتصادية والمالية وذلك نتيجة لاستمرار الإنفاق والدعم الحكومي المتنوع.

ولفت التقرير الى ان التنامي يستمر على قطاعات الطاقة بشقيها لتولد شراكات جديدة لاستثمار مكونات قطاع الطاقة مع شركات محلية وإقليمية ودولية، وتمثل هذه الشراكات احد أنواع التحول والتأقلم مع تأثيرات الأزمة المالية حيث تسهم الشراكات في تقليل مخاطر الاستثمار والاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى الشركات المتعاقدة والحصول على تمويل داخلي نظرا لانحسار قنوات التمويل وارتفاع تكاليفها على الرغم من بقاء قطاع الطاقة من القطاعات المستهدفة من قنوات التمويل، وتعكس هذه التطورات قدرة إنتاجية أعلى واستغلال لفرص بشكل اكبر بالإضافة إلى الاستفادة من عامل الزمن والتوقيت وخصوصا أن قطاعات الطاقة تشهد تسارعا كبيرا على آليات طرق الإنتاج وتوسعا وتناميا لطرق الاستهلاك.

واكد التقرير انه على الرغم من التطورات الايجابية والسلبية كافة التي واجهت القطاعات الأساسية والستراتيجية ومن ضمنها قطاعات الطاقة، إلا أنها مازالت تتسع للمزيد من الفرص الاستثمارية في مجال إنتاج الغاز واستخداماته وكذلك استمرار وتيرة النشاط لدى القطاع الصناعي الذي يعد احد مخرجات قطاع الطاقة، في المقابل فان قطاع الطاقة لازال يحتفظ بجاذبية كبيرة للاستثمارات الكبيرة التي ستشهد تركيزا اكبر على قطاع الطاقة التقليدية تماشيا مع تنامي الطلب وتزايد التشريعات المنظمة وتحسن قابلية الاستخدام وتنوعها بالإضافة إلى الطلب الكبير على قطاع توليد الطاقة الكهربائية سواء كان باستخدام الفحم أم النفط وأخيرا الغاز والذي أصبح الشغل الشاغل للقطاعين العام والخاص لدى الدول كافة.

ورأى التقرير ان عامل المرونة يبقي على الخطط والمشاريع المنوي تنفيذها من أهم العوامل التي تسهم في التقليل من تأثيرات التراجع والضغط بغض النظر عن مسبباتها، باستثناء الكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بها، وتعد عوامل استمرار الطلب وتنامي مصادر الإنتاج وارتفاع العوائد المتأتية وارتفاع الوعي بطرق الاستهلاك تجعل من القطاعات الستراتيجية المحفز للاقتصاد تارة وعامل الاستقرار تارة أخرى.

وحدد التقرير أهم الاحداث في قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي على الشكل التالي :

في الإمارات عَقَد رئيس وزراء روسيا فلاديمير بوتين اجتماعا مع كبار مسؤولي مجموعة الهلال في موسكو بحضور ايغور سيتشين، نائب رئيس الوزراء الروسي، ورئيس مجلس إدارة شركة روسنفت، ونخبة من كبار التنفيذيين وممثلي الهيئات الروسية في قطاعات النفط والغاز، والتمويل، والخدمات اللوجستية ، حيث مثل مجموعة الهلال في الاجتماع رئيس مجلس الإدارة، حميد جعفر، و المدير التنفيذي للمجموعة بدر جعفر.

وأعرب بوتين عن دعمه للتعاون المتزايد بين الشركات الإماراتية ونظيراتها الروسية، مشيداً بإبرام أول اتفاقية مشروع مشترك في قطاع الاستكشاف والإنتاج في وقت سابق من العام الحالي بين شركتي روسنفت وشركة نفط الهلال، التابعة لمجموعة الهلال.

الى ذلك تعتزم شركة روسنفت أكبر شركة لإنتاج النفط في روسيا استثمار ٦٣٠ مليون دولار في مشروع مشترك مع شركة نفط الهلال الإماراتية للتنقيب عن الغاز الطبيعي في الشرق الأوسط، وفي آيار انضمت روسنفت إلى نفط الهلال في امتياز للغاز في إمارة الشارقة في أول مشروع للشركة الروسية بالمنطقة، وتهدف روسنفت ونفط الهلال لبدء الإنتاج في ٢٠١٣ من الحقل الذي تقدر احتياطياته بزهاء ٧٠ مليار متر مكعب من الغاز و١٦ مليون طن من مكثفات الغاز، كما ستقوم شركة التكنولوجيات الروسية الحكومية و نفط الهلال بضخ ٥٠٠ مليون دولار في صندوق استثمار مشترك لتطوير مشروعات نقل في روسيا، ومن المتوقع إطلاق الصندوق في أيلول في سوتشي حيث من المنتظر أن يوقع الطرفان الاتفاق.

من جانب آخر، تتجه شركة الفجيرة آسيا للطاقة التي تملك انترناشونال باور البريطانية وماروبيني اليابانية حصة فيها تدشين محطة كهرباء بقيمة ٢,٨ مليار دولار في الإمارات بنهاية العام. وتبلغ قدرة هذه المحطة التي تهدف لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر ألفي ميغاوات وستغذي الساحل الشرقي لإمارة الفجيرة حيث يقع ثالث أكبر ميناء في العالم لتزويد السفن بالوقود.

وفي العراق فازت شركة هاليبرتون بخطاب نوايا للعمل مع كونسورتيوم تقوده شل لتطوير حقل مجنون في جنوب العراق وهو من أكبر حقول النفط في العالم، وبموجب خطاب النوايا ستدير هاليبرتون أعمال التطوير بالمشروع بالتعاون مع شركة مقاولي الحفر (نابورز) وشركة الحفر العراقية.

يذكر أن العقد مازال ينتظر الموافقة النهائية من السلطات العراقية المختصة، وينص الاتفاق على أن شل ستقود عمليات التشغيل وتملك حصة ٤٥ في المئة وان شريكتها شركة بتروناس الماليزية الحكومية ستحوز على حصة ٣٠ في المئة والحكومة العراقية حصة ٢٥ في المئة في كل التراخيص المتعلقة بالحقل. وتقول شل أنها تعتزم زيادة الإنتاج من ٤٥ ألف برميل إلى مستوى مستهدف يبلغ ١,٨ مليون برميل يوميا.

من جهتها أعلنت شركة الحفر العراقية التابعة لوزارة النفط انجاز حفر ٣٥ بئرا نفطية منذ بداية العام الحالي بالاشتراك مع شركات عالمية في مناطق متفرقة من البلاد، حيث انتهت الشركة من حفر ٣٥ بئرا نفطية في مناطق شمال ووسط البلاد وجنوبيها، وأن عمليات الحفر تمت بالاشتراك مع شركات فرنسية وأمريكية ومن جنسيات أخرى متخصصة في أعمال حفر الابار. وتعمل الشركة حاليا على تحسين الكفاءة الإنتاجية في مجال الحفر والخدمات النفطية مع الشركات العالمية التي دخلت البلاد بعد جولتي التراخيص الأولى والثانية، كما أن الشركة أنجزت خلال شهر تموز الماضي حفر البئر الأولى في حقل الناصرية النفطي، بمحافظة ذي قار جنوبي البلاد، وهي بصدد الانتهاء من حفر آبار في حقل اللحيس بمحافظة البصرة.

أما في قطر فإن شركة رأس غاز القطرية أولى شحناتها الفورية من الغاز الطبيعي المسال إلى مرفأ ساينز للغاز الطبيعي المسال في البرتغال، حيث تم تسليم الشحنة يوم الاثنين الماضي لشركة تابعة لشركة جالب انرجيا في المرفأ بواسطة الناقلة (الديبل)، ولم تحدد الشركة حجم شحنة الغاز الطبيعي المسال أو قيمة الصفقة، وراس غاز مشروع مشترك بين قطر للبترول واكسون موبيل وهي احدى شركتين لانتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر أكبر دولة مصدرة للغاز المسال وصاحبة ثالث أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم.

وفي الكويت عقدت شركة برتامينا الاندونيسية اتفاقا مبدئيا مع شركة بترول الكويت العالمية لبناء مصفاة جديدة في اندونيسيا بطاقة ٢٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف برميل يوميا، وستساعد المصفاة الجديدة في خفض شحنات الوقود المتجهة إلى أكبر مستورد للبنزين ووقود الديزل في اسيا. ولا تستطيع المصافي القائمة تلبية الطلب في اندونيسيا صاحبة أكبر اقتصاد في جنوب شرق اسيا حيث لم يتم إنشاء أية مصفاة جديدة منذ ١٩٩٥، وفي الشهر الماضي تم الكشف عن أن مؤسسة البترول الكويتية ستستثمر بين ثمانية وتسعة مليارات دولار لبناء المصفاة الجديدة. وشركة بترول الكويت العالمية هي وحدة مملوكة بالكامل لمؤسسة البترول الكويتية.

من جهة ثانية، تعتزم الكويت تطوير مشروعات في قطاع النفط تقدر قيمتها بنحو٣٥ مليار دولار في إطار خطتها الرباعية لتنمية القطاع، حيث أن هذه الاستثمارات ستشمل بناء مصفاة رابعة لتكرير النفط في الكويت وتطوير المصافي الثلاثة القائمة مما سيرفع الطاقة الإنتاجية ويمكنها من إنتاج أنواع خفيفة من الوقود ضمن مشروع الوقود النظيف في الكويت. وسيرفع المشروع طاقة اثنتين من المصافي الثلاثة القائمة من ٧٣٠ ألف برميل إلى ٨٠٠ ألف برميل يوميا.

وفي السعودية يتوقع أن تؤجل شركتا "ارامكو السعودية" و"شل" افتتاح مشروع توسعة مصفاة "بورت آرثر" في هيوستن بولاية تكساس الأمريكية الذي يعد أكبر وأضخم مجمع للتكرير في الولايات المتحدة الأمريكية إلى نهاية العام القادم ٢٠١١ بسبب عدم استكمال مرافق المشروع في الوقت المحدد نتيجة إلى تأثر عمليات البناء بالأزمة المالية التي ضربت جسد الاقتصاد الأمريكي خلال العامين الماضيين وأنهكت تقدم بعض المشاريع الصناعية الكبيرة. وكان من المقرر أن يدخل المشروع الجديد مرحلة الإنتاج نهاية العام الحالي ٢٠١٠، بيد أن عقبات اعترت عمل المقاولين خلال العامين الماضيين بسبب تبعات الأزمة المالية دفعت شركة "موتيفا إنتربرايز" المملوكة لكل من شركتي أرامكو السعودية وشل أويل البريطانية الهولندية إلى تمديد فترة تسليم المشروع إلى نهاية عام ٢٠١١ بناءً على طلب الشركات المنفذة للتوسعة.

من جانب آخر، كشفت شركة أعمال المياه والطاقة الدولية "أكوا باور إنترناشونال" وهي شركة سعودية مطورة لمشاريع تحلية المياه وتوليد الطاقة، أن استحواذها على محطة كهرباء في عمان سيساعد الشركة على تحقيق خطتها الضخمة لإنتاج الكهرباء والمياه في المملكة وخارجها، فبعد حصول الشركة على الموافقة النهائية من السلطات العمانية للاستحواذ على ٥٨٪ من محطة "برکاء ١" في عمان ستصل قاعدة الأصول إلى إجمالي ٣٠،٠٠٠ ميغاوات من الطاقة و٥ ملايين متر مكعب يوميا من المياه المحلاة بحلول عام ٢٠١٤.

الاقتصادي | العدد (1895) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) آب 2010

تويوتا تستدعي مليونا من سيارات كورولا وماتركس

طوكيو / وكالات

أعلنت تويوتا استدعاء أكثر من مليون سيارة في الولايات المتحدة لاحتمال وجود خلل في نظام التحكم في المحرك.

والطرز التي يشملها الاستدعاء هي كورولا وماتركس التي جرى صنعها بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨.

وقالت شركة صناعة السيارات اليابانية إن الحوادث غير المؤكدة "يزعم أنها تتعلق" بالمشكلة وإن حادثا منها نجمت عنه اصابة طفيفة.

وفي الشهر الماضي استدعت تويوتا ٧٠٠ ألف سيارة من شتى أرجاء العالم ويبلغ عدد السيارات التي استدعتها العام الماضي ١٠ ملايين سيارة.

وقد نجمت استدعاءات الشهر الماضي عن خلل في عجلة القيادة وفي المحرك ، ونجمت الاستدعاءات التي سبقتها بسبب وجود مشاكل في دواسات السرعة. ويشمل الاستدعاء الاخير ١,١ مليون سيارة بيعت في الاسواق الامريكية.

فشل المحرك

وقد ينجم عما تسميه تويوتا نظام التحكم في المحرك حدوث شرخ في نقاط اللحام في بعض الاجزاء الكهربائية.

وإذا حدث الشرخ فإن المحرك لن يدور، أو "في عدد محدود من الحالات قد يتوقف المحرك أثناء قيادة السيارة".

وقال ستيف سانت انجلو كبير مسؤولي الجودة تويوتا في أمريكا الشمالية: "الاستدعاء نموذج على التزامنا بمنتجاتنا وعن مسؤوليتنا إزاء عملائنا".

وقد واجهت تويوتا انتقادات لاذعة لانها لم تتخذ اجراءات سريعة ازاء دواسات السرعة وغرمتها السلطات الامريكية ١٦ مليون دولار.

شركة طيران سما السعودية تسرح معظم موظفيها

الرياض / رويترز

أبلغت شركة سما السعودية المتعثرة للطيران المنخفض التكلفة موظفيها مؤخراً بتسريح معظمهم على الفور بعد ان فشلت محادثات مع الحكومة في الحصول على التزام لدعم الشركة التي تعاني خسائر.

وقال مصدر بشركة الطيران الخاصة لرويترز ان سما أوقفت جميع عملياتها يوم الثلاثاء الماضي بعد ان فشلت في الحصول على تمويل من مستثمرين أو من الحكومة حتى تتمكن من استيعاب خسائر متراكمة تقترب من ٣٠٠ مليون دولار.

وأضاف بروس أشبي المدير التنفيذي للشركة في رسالة وجهها يوم السبت الماضي الي العاملين بالشركة ان المحادثات مع مختلف الوكالات الحكومية بشأن وضع سما منذ الاسبوع الماضي مستمرة من اجل الحصول على تمويل اضافي.

وتابع اشبي في الرسالة التي اطلعت عليها رويترز انه لم يتم حتى الان تقديم التزام قوي وانه من الناحية العملية فان هذا يعني ان الشركة لن تتمكن من استئناف العمليات بسرعة وانها بدلا من ذلك تواجه عملية اعادة تنظيم على المدى الطويل.

وأوضح: ان الشركة ستحتاج أيضا لخفض قوة العمل وان معظم الموظفين سيتم اعفاؤهم من العمل بدءا من يوم ٢٨ اب ٢٠١٠ مشيراً الى انه سيطلب من بعض الموظفين البقاء لفترة أطول من اجل المساعدة في اغلاق العمليات وتنظيم الامور الادارية ومواصلة تحويل زبائن الشركة الى شركات طيران اخرى.

وقال مصدر في سما ان الشركة لديها ٦٠٠ موظف يعملون بدوام كامل.

وكانت سما واحدة من ثلاث شركات خاصة للطيران المنخفض التكلفة أعطتها سلطات الطيران السعودية رخصة لمنافسة الخطوط الجوية السعودية،لكن تلك الشركات تشكو من انها لا تعامل على قدم المساواة مع الناقلة المملوكة للدولة خصوصا في تكلفة الوقود الذي تحصل عليه الخطوط الجوية السعودية باسعار مدعومة.

ووفقا لموقعها على الانترنت فان سما كانت تسير رحلات الى محطات في السعودية ومصر ودولة الامارات العربية والاردن وسوريا والسودان من خلال ١٦٤ رحلة اسبوعيا باستخدام ست طائرات بوينج ٧٣٧-٣٠٠.

وتأسست الشركة في ٢٠٠٥ وبدأت الرحلات التجارية في ٢٠٠٧ .

سيناريوهات ارتفاع الذهب الى 1300 دولار قد يكبح الواردات الهندية

نيو دلهي / وكالات

تضاعفت واردات الذهب الهندية الى المثلين تقريبا في النصف الاول من العام الحالي مدعومة بأمطار موسمية طيبة وطلب متراكم من العام السابق عندما أثر الجفاف على قدرة المستهلكين على الانفاق. وسيأتي الاختبار الحقيقي لشهية المستهلكين خلال النصف الثاني اذ يتوقع أن يشجع موسم المهرجانات الهندية موجة من الانفاق بالرغم من أن ذلك يتوقف في جانب كبير منه على اتجاه أسعار الذهب.

وفي ما يلي ثلاثة سيناريوهات عن أسعار الذهب المستقبلية وتأثيرها على الواردات افترضها اللاعبون الرئيسيون في صناعة الذهب خلال مؤتمر في فاركا بولاية جوا غرب الهند:

- الذهب قرب مستوياته الحالية بين ١٢٤٠ و١٢٥٠ دولارا للاوقية (الاونصة):

يقول أفراد في الصناعة ان بقاء أسعار الذهب قرب المستويات الحالية سيقود الى ارتفاع المشتريات خلال مواسم الاعياد وقد ترتفع الواردات بين ١٠ و٢٥ في المئة على أساس سنوي.

وقال فيد براكاش مدير التسويق لدى ام.ام.تي.سي: "طالما ان الامطار الموسمية جيدة فمن المتوقع أن يطلب المشترون الريفيون المزيد من الذهب... شهدنا طلبا استثماريا جيدا على الذهب (من أشخاص يدخرون) للزواج والتعليم."

- الذهب فوق ١٣٠٠ دولار للاوقية:

يعني صعود الذهب فوق ١٣٠٠ دولار ارتفاعا جديدا في الاسواق الاجنبية وبالتالي ارتفاعات جديدة في الاسواق المحلية. وقد يسفر ذلك عن انخفاض نمو الواردات الى نطاق بين ١٠ و١٥ في المئة.

يقول نافين ماثور المدير المساعد لدى انجيل كوموديتيز: "سيكبح ارتفاع الاسعار نوعا ما (ارتفاع) الواردات اذ سيستغرق الامر وقتا حتى يقبل العملاء المستويات المرتفعة."

- الذهب أقل من ١٢٠٠ دولار:

سيرحب الهنود بانخفاض الذهب دون هذا المستوى وربما يعدلون بزيادة الكميات التي يخططون لشرائها الامر الذي قد يرفع الواردات بأكثر من ٢٥ بالمئة.

وقال متعامل في الذهب لدى بنك كبير طلب عدم نشر اسمه نظرا لسياسة الشركة: "مع كل انخفاض سيكون هناك طلب "جديد".

الاتحاد الاوروبي يحث الصين على السماح لليوان بالارتفاع بخطى أسرع

بروكسل / وكالات

قالت مسودة بيان للاتحاد الاوروبي حصلت عليها رويترز يوم السبت الماضي ان الاتحاد يعتقد أن الصين لم تحقق سوى تقدم محدود في السماح لعملتها اليوان بالارتفاع بسرعة أكبر وأن تحركا أسرع من شأنه ان يساعد في حماية انتعاش اقتصادي هش.

وتحدد الوثيقة مواقف الاتحاد الاوروبي قبل اجتماع لوزراء مالية مجموعة العشرين في جوانجو بكوريا الجنوبية في ٤ و٥ ايلول القادم ، وتستضيف كوريا الجنوبية قمة للمجموعة في تشرين الثاني المقبل. وتتناول الوثيقة التي تقع في ١٣ صفحة مسائل مثل التوقعات الاقتصادية وحوكمة صندوق النقد الدولي واصلاح قواعد تنظيم الاسواق المالية والتغيرات المناخية. ولم يتضح بعد هل وافق مسؤولو الاتحاد على المسودة؟

وتظهر الوثيقة ان الاتحاد متفائل الى حد ما بشأن الآفاق الاقتصادية لاوروبا لكنه اثار قلقاً بشأن مخاطر متزايدة في الولايات المتحدة واليابان ، وتعبر الوثيقة ايضا عن بعض الاحباط للتقدم البطيء للصين في السماح بارتفاع قيمة عملتها. واعلنت الصين في حزيران الماضي انها ستخفف قبضتها على اليوان المحكوم في نطاق ضيق والذي تقول الولايات المتحدة واوروبا ان بكين تبقيه بشكل مصطنع عند مستوى منخفض لدعم الصادرات. وقالت مسودة البيان "هناك حاجة الان الى تنفيذ قوي لهذه السياسة... ومما يؤسف له ان تقدما محدودا تحقق حتى الان." وقالت مسودة الاتحاد الاوروبي ان الانتعاش الاقتصادي العالمي ما زال هشا وغير متسق بين الدول وان "مخاطر التراجع زادت في الولايات المتحدة واليابان."

ومنذ القمة السابقة لمجموعة العشرين في تورونتو في حزيران اظهر الاقتصاد الامريكي علامات على التعثر في حين اظهرت اوروبا نموا اقوى من المتوقع.

المركزي البريطاني: الانتعاش العالمي ربما يحتاج الى مزيد من الاجراءات

لندن / وكالات

قال تشارلز بين نائب محافظ البنك المركزي البريطاني:أن الانتعاش العالمي ضعيف وانه قد يتعين على صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة ان يقدموا المزيد من الدعم الاقتصادي.

وفي وثيقة قدمت الي المؤتمر السنوي لمسؤولي البنوك المركزية الذي ينظمه مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) الذي يركز هذا العام على دروس السياسة النقدية المستفادة من الازمة الاخيرة قال بين: ان صناع السياسات نجحوا في منع انهيار الاسواق المالية.

واضاف : "مع هذا فان عملية التخلص من الديون لم تكتمل بعد والانتعاش ما زال هشا وما زال يوجد هامش كبير من الطاقة الفائضة غير مستغل بعد بينما قد يكون لا يزال من الضروري اتخاذ المزيد من اجراءات السياسة لابقاء الانتعاش في مساره."

وتأتي تصريحات بين في الوقت الذي يتزايد فيه التشاؤم بشأن التوقعات العالمية ويعود فيه الحديث عن الحاجة الي مزيد من اجراءات التحفيز الى جدول اعمال البنك المركزي البريطاني وبنوك مركزية اخرى.

غير ان معظم المحللين يتوقعون ان يبقي بنك انجلترا سياسته بلا تغيير آلي ما بعد بداية العام القادم.

وقال مجلس الاحتياطي الاتحادي في اجتماع آب انه سيستأنف شراء سندات الخزانة الطويلة الاجل لدعم الانتعاش الهش. وقال نائب رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي السابق الان بليندر وهو يعقب على ورقة بين في المؤتمر: انه يعتقد ان البنك المركزي الامريكي سيتخذ مزيدا من الاجراءات لتخفيف الاوضاع المالية في الاشهر القادمة.

وخصص الجزء المتبقي من كلمة بين لبحث ان كانت هناك أخطاء كبيرة في اطر السياسات القائمة،وقدم أدلة تدعم فكرة أن فترات من الاستقرار الاقتصادي قد تشجع على تنشيط اسواق الائتمان، لكنه جادل بانه سيكون من الخطأ ان يحاول صناع السياسات تشجيع تذبذبات في الاقتصاد لمنع المشاركين في الاسواق المالية من المبالغة في الثقة بشأن التوقعات.

وقال أيضاً: ان السياسات النقدية ربما كانت اداة ضعيفة للغاية لتخفيف طفرات الائتمان أو الاصول من دون ان تضر بالنشاط بدرجة كبيرة.

وأوضح بين أيضاً ان شراء السندات هو اداة فعالة لأي بنك مركزي لتخفيف الاوضاع المالية في أزمة لكن اسعار الفائدة القصيرة الاجل يجب ان تكون اداة الاختيار في الاوقات العادية.

وأضاف: إن رفع المستويات المستهدفة للتضخم عن المتوسط الحالي الذي يبلغ قرابة ٢ بالمئة لا يبدو انه وسيلة ايجابية لانتشال الاقتصادات من فترات التباطؤ.

بنك اليابان المركزي قد يعقد اجتماعاً طارئاً الاثنين

طوكيو / وكالات

قالت مصادر مطلعة ان من المتوقع أن يعقد بنك اليابان (البنك المركزي) اجتماعا طارئا الاسبوع الحالي بهدف تيسير السياسة النقدية فيما تهدد قوة الين الانتعاش الاقتصادي الهش في البلاد. واضافت المصادر على ما يفكر فيه بنك اليابان لرويترز ان من أكثر الخيارات ترجيحا أمام البنك هو تمديد أجل برنامج للتمويل بدأ في كانون الاول قدم البنك بموجبه ما يصل الى ٢٠ تريليون ين (٢٣٤ مليار دولار) من القروض لاجل ثلاثة شهور الى البنوك بفائدة ٠,١ بالمئة. ويبحث البنك تيسير سياساته النقدية لكنه كان يتعشم في البداية الانتظار حتى موعد مراجعته الدورية لاسعار الفائدة يومي السادس والسابع من أيلول انتظارا لمزيد من الدلائل على الاضرار التي يلحقها ارتفاع الين بمعنويات قطاع الاعمال. لكن ارتفاع الين الى أعلى مستوى له في ١٥ عاما امام الدولار الاسبوع الماضي وتراجع أسعار الاسهم دفع البعض في بنك اليابان الى التفكير في التدخل، كما أن البنك المركزي يخضع لضغوط متزايدة من جانب الحكومة لتخفيف سياساته.

وكان رئيس الوزراء ناوتو كان قال يوم الجمعة الماضي:أنه يأمل في الاجتماع مع شيراكاوا في أسرع وقت ممكن وطالب بسياسة نقدية "مرنة" للتعامل مع قوة الين.

غوغل تبدأ منافسة شرسة مع سكايب

نيويورك / CNN

دخل عملاق التصفح على الإنترنت، شركة غوغل، الأربعاء الماضي في منافسة مباشرة جديدة، وهذه المرة مع شركة "سكايب"، التي تقدم خدمة الاتصال الهاتفي عبر الإنترنت، بعد أن كشفت عن خاصية جديدة ستتيح لمستخدمي البريد الإلكتروني "جي ميل" الاتصال الهاتفي مع الخطوط الأرضية والنقالة، من خلال صندوق البريد الوارد في البريد الإلكتروني. وتوسع الخاصية الجديدة مجال منتجات الاتصالات التي تقدمها غوغل وتخلق منافسة مباشرة مع سكايب، التي تستعد لتقديم عروض عامة مبدئية للمستخدمين، حيث يتوقع أن تتمكن من تحصيل ١٠٠ مليون دولار من خلال عرض لـ(ناسداك) بحلول نهاية العام الجاري، بحسب المحلل في "غارتنر"، راي فالديز.

ورغم أن "جي ميل" نحو ٢٠٠ مليون مشترك، فقد تمكنت سكايب من رفع عدد المشتركين في خدماتها من ٣٩٧ مليون مشترك إلى ما يزيد على ٥٦٠ مليون مشترك بحلول حزيران الماضي.

غير أن عدد المستخدمين الذين يدفعون مقابل الخدمات التي تقدمها سكايب لا يزيد على ٨,١ مليون مشترك، وتعتمد الشركة في عوائدها على أولئك المستخدمين الذين يدفعون مباشرة مقابل خدماتها.

وتدخل غوغل المنافسة مع سكايب من خلال تخفيض الأسعار، إذ ستقل أسعار الخدمة التي تقدمها غوغل عن نظيرتها سكايب بحدود النصف، حيث بدأت بتقديم خدمات اتصال رخيص مع الهواتف الأرضية والنقالة للمستخدمين في كل من بريطانيا والمكسيك وفرنسا.

ومن المقرر أن تقدم عرضاً جذاباً للمستخدمين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث ستكون هذه الاتصالات لهؤلاء المستخدمين مجانية على الأقل لما تبقى من العام الجاري، ينتظر أن يبدأ تقديم هذه الخدمة في أمريكا الشمالية، باستثناء المكسيك التي تتوافر فيها الخدمة، خلال الأيام القليلة المقبلة.

أما الاتصالات مع بقية الدول فستكون بحدود (سنتين) لكل دقيقة، ولن تتضمن أي رسوم على التوصيل.

يشار إلى أن غوغل توفر خدمة الاتصال الصوتي والفيديوي لمستخدمي الجي ميل، فيما طرحت برنامج "غوغل فويس" لإدارة المكالمات في أوائل العام الجاري.

وقال فالديز: إن مسألة تحرك غوغل نحو توفير خدمات شبيهة بتلك التي توفرها سكايب هي "مسألة وقت وفقط!" وتؤكد غوغل على أهمية اندماج صناعة الاتصال التقليدي بالإنترنت، خصوصاً وأن العديد من المستخدمين لا يتمكنون من قضاء جل وقتهم أمام كمبيوتراتهم طوال اليوم.

على أن الخبراء يقولون إنه من المبكر الحكم على أن يتحول مستخدمو سكايب إلى غوغل بالنظر لانخفاض أسعار الاتصالات ودمجها مع البريد الإلكتروني "الجي ميل."

ويضيف فالديز: إن غوغل لديها الإمكانات الفنية والمادية لتحقيق ذلك، لكن هذا الأمر لا يشكل تهديداً لسكايب في الوقت الحالي، ذلك أن مستخدمي سكايب هم من المستخدمين الأوفياء للشركة.

فنزويلا تؤكد استقرار سعر النفط

كراكاس / رويترز

قال الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز ان أسعار النفط بصدد الاستقرار ما يمنح بلده الواقع في أمريكا الجنوبية وعضو منظمة أوبك سعرا يبلغ نحو ٧٠ دولارا للبرميل في المتوسط هذا العام.

واضاف في تصريحات بثها التلفزيون على الهواء مباشرة يوم الجمعة الماضي "سعر النفط تحسن وهو مستقر تقريبا."

و تابع"اعتقدنا أنه قد ينهار مجددا هذا العام وكان هناك خطر من أن يتراجع الى ٤٠ دولارا، لكن هذا لم يحدث وبفضل عوامل من بينها أوبك وخفض انتاج النفط فان سعره يبلغ نحو ٧٠ دولارا للنفط الفنزويلي."

وبحسب وزارة الطاقة بلغ متوسط سعر الخام الفنزويلي ٦٩,٦٠ دولار هذا العام.

وتباع خامات فنزويلا ومعظمها من النوع الثقيل عالي الكبريت بأسعار أقل من الخامات القياسية مثل غرب تكساس الوسيط وذلك بسبب جودتها المنخفضة.

وارتفعت أسعار النفط الامريكي تسليم تشرين الاول لليوم الثالث على التوالي يوم الجمعة الماضي لتصل الى ٧٥,١٧ دولار للبرميل.

وأعاد تشافيز التأكيد على أن فنزويلا تنتج نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا لكنه قال انه ستكون هناك "قفزة" في الانتاج بفضل مشاريع جديدة في منطقة حزام أورينوكو قرب نهاية ٢٠١١.

برنانكي مستعد لاتخاذ إجراءات لتحفيز الاقتصاد الامريكي المتباطئ

واشنطن / وكالات

قال رئيس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الامريكي بن برنانكي: انه وضع اربعة خيارات "غير تقليدية" لتنشيط الاقتصاد. وفي مقدمة تلك الخيارات ضخ المزيد من "التيسير الكمي" . اي شراء الديون بكثافة. وقال برنانكي امام محافظي البنوك المركزية في اجتماع جاكسون هول السنوي: ان التعافي الاقتصادي تباطأ الى "معدل اضعف" مما كان متوقعا. وجاءت تصريحات برنانكي بعد ساعات من اعلان الولايات المتحدة اعادة النظر رسميا في النمو الاقتصادي في الفصل الثاني من العام، في تأكيد جديد على المصاعب التي تواجه الانتعاش الذي بدا قبل عام. واكد برنانكي على نجاح الموجة السابقة من التيسير الكمي . بما فيها شراء ديون قروض عقارية بقيمة ١,٢ تريليون دولار . في تقليل كلفة الاقراض.

وتتضمن الخيارات الاخرى خفض الفائدة على الاحتياطيات الاضافية للبنوك لدى الاحتياطي الفيدرالي الى الصفر والالتزام بالإبقاء على الفائدة منخفضة لفترة اطول. كما بحث برنانكي امكانية رفع الاحتياطي لمعدل التضخم المستهدف رسميا، وهو ما اقترحه بعض الاقتصاديين لكن ادارة الاحتياطي لا تحبذه. وكانت التقديرات الرسمية الجديدة التي نشرتها وزارة التجارة في واشنطن اشارت الى ان نمو الناتج المحلي الاجمالي الامريكي في الربع الثاني لم تبلغ سوى ١,٦ في المئة مقارنة بالأشهر الثلاثة الاولى من العام. وهذا الرقم ادنى بواقع ٠,٨ نقطة من التقديرات الاولى للنمو التي نشرت في نهاية تموز بنسبة ٢,٤ في المئة. إلا ان اعادة النظر بالتوقعات هي اقل مما كان يخشاه المحللون الذين كانوا يتوقعون نموا في حدود ١,٤ في المئة. وقد ارتفع اجمالي الناتج الداخلي الأمريكي في الفصل الاول في العالم بنسبة ٣,٧ في المئة. في غضون ذلك حصلت شركة يونايتد ايرلاينز الامريكية على حكم بعدم الاحتكار يسمح لها باتمام صفقة شراء نظيرتها كونتيننتال لتكوين اكبر شركة طيران في العالم. وكانت الشركتان قدمتا بعض التنازلات للشركة المنافسة ساوثويست ايرلاينز لتمرير الصفقة التي اعلن عنها في آيار بقيمة ٣,١٧ مليار دولار. وجاء الحكم بعدم احتكارية الصفقة باسرع مما توقعت الاسواق، الا ان عملية دمج الشركتين معقدة وستأخذ وقتا طويلا وربما لا يشعر المسافرون باي تغيير قريبا.

الاقتصادي | العدد (1895) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) آب 2010

حوار/ ليث محمد رضا

يتميز مجلس محافظة بغداد عن سائر مجالس المحافظات بأهمية خاصة من حيث الموازنة الاستثمارية والهيكل التنظيمي ، مايجعل الانظار تتجه لمتابعة الأداء مقارنة بالوضع الخدمي والاقتصادي في العاصمة بيغداد . (المدى الاقتصادي) حاورت رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي عن الواقع الخدمي للعاصمة و التوجهات الاستثمارية و سبب تلكوئها.

رئيس مجلس محافظة بغداد لـ(المدى الاقتصادي): ضعف أداء الدوائر التنفيذية وراء تراجع الخدمات في العاصمة

* مؤسسة ميرسر الفرنسية ظلمت بغداد في جعلها آخر مدينة في الجانب الخدمي عالمياً

***ما حجم الموازنة الاستثمارية لمجلس محافظة بغداد، وكم النسبة المخصصة منها لأمانة بغداد ؟**

– المرحلة الماضية كانت الفترة الاولى لتجربة مجلس المحافظة ، و نحن نعطي التعليمات بأولوية التخصيص من خلال الموازنة للمشاريع المستمرة لاننا ننظر للمسألة كألتزام قانوني و اخلاقي و لذلك الاموال التي تأتي من تنمية الاقاليم تصرف على المشاريع المستمرة و عادةً تصرف للدوائر التنفيذية بالدرجة الاولى و من ثم بقية المؤسسات، والدوائر التنفيذية هي امانة بغداد و محافظة بغداد، ففي ٢٠٠٩ اعطينا لمحافظة بغداد ٢٢٥ مليار دينار و قد وزعت على المشاريع المستمرة من ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و نحن نعول دائماً على الموازنات التكميلية ، و لكن في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ لم تخصص موازنة تكميلية و حرمت مجالس المحافظات منها لان مجلس النواب السابق قتل الوقت بالتجاذبات السياسية التي عطلت القوانين بعدما كنا ننتظر ٤١٦ مليار دينار عراقي و كان يمكن ان تصرف لمشاريع تحتاجها المحافظة لا تقتصر على المشاريع المستمرة ، ورحلت تلك المشاريع الى ٢٠١٠ والان أبلغنا بوجود موازنة تكميلية ونأمل استغلالها في بناء اربعة مستشفيات وعشرة مستوصفات و مجموعة من المدارس ، كما نعول على موازنة البترو دولار لهذا العام التي خصصت للمحافظات المنتجة للنفط و بغداد اقل المحافظات انتاجاً و نحن نحرص على تبني مشاريع جديدة غير موجودة لا في تنمية الاقاليم و لا في المشاريع المستمرة حتى لا يحصل تضارب في التخصيص ، فمثلا لا يمكن ان نخصص لاكساء الشوارع على اعتبار ان اكساء الشوارع موجود في تنمية الاقاليم و لا شبكات ماء و مجار بل، نأتي بشيء جديد كأن نخصص لشراء اجهزة مفراس من اجل اكثارها في المستشفيات و بدل من ان يأخذ المواطن موعداً لثلاثة أشهر و بمبلغ مكلف تكون المدة اقل و السعر مدعوم من مجلس المحافظة يكاد يكون مجاناً .

***تعاني العاصمة من تراجع خطير في الخدمات، فما دوركم في هذا الاتجاه، و كيف تعلل هذا التراجع؟**

– مع بداية الحكومة المحلية انشأنا خطة لكن دائماً تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فالدوائر التنفيذية احياناً لا تنفذ كما يريد المراقب الذي يعبر عن طموح المواطن ، و لاحظنا ان الاداء التنفيذي لا ينسجم مع طموحاتنا فكثير من المشاريع اعلنت في وسائل الاعلام لكن هذه المشاريع تأخرت كثيراً بسبب ضعف الاداء التنفيذي ما أدى إلى تراجع المشاريع بهذا الشكل اما بخصوص الخدمات فأيضاً اقول ان الكادر المتقدم في الدوائر التنفيذية لا يلبي طموحات مجلس المحافظة فمثلاً عندما تكون ثمة آلية لرفع النفايات هذه الالية التي تعودنا ان نراها منذ عشر او ثماني سنوات و لم تتغير حتى عندما اتجهت لتطوير آلية رفع النفايات ، و عندما نطورها نحتاج ان توجد معامل لتدوير النفايات و حاويات نموذجية و نتجه للخصخصة اذا ما لاحظنا ان عملية رفع النفايات مكلفة و كثيرة الفساد و فيها مجاملة في التقييم و بالتالي نحتاج لآلية حديثة ، وهنا نتجه للخصخصة و نعتمد على شركات لها باع طويل في رفع النفايات و التنظيف و الحقيقة اننا لم ننجح لا في محافظة بغداد و لا في مجلس المحافظة بـ التعاطي مع تلك الشركات بسبب عدم وجود صدق في العمل لدى الدوائر التنفيذية و الان الاموال موجودة و الشركات ذات التجارب و الخبرة و الباع الطويل في هذا المجال متوفرة في المحيطين العربي و الدولي، ودبي على سبيل المثال الان لديها شركات فعالة في هذا المجال و التقت بأمانة بغداد و مجلس المحافظة الا ان الدوائر التنفيذية لم تنجح في التعاطي مع هذه الشركات .

و نعطي تجربة بأن نأخذ مناطق من الكرخ و الرصافة ممن لجأوا لهذا الجانب لكن اصرار الدوائر التنفيذية في رفع النفايات على الجهد الذاتي لها التي اعتبرها طريقة بدائية و لا تعطي الصورة الناصعة التي نتمناها و الان عندما تسأل اي تنفيذي في ما لو كان راضياً عن النظافة في بغداد سيجيبك بكلا و انه يحتاج لآليات لتطوير النظافة في بغداد و لا يعتمد على جلب العمال و استخدم الآليات الموجودة في البلدية و يؤجر آليات لرفع النفايات ، و كل يوم اكثر من ثمانية الاف طن ترفع من بغداد الى مناطق الطمر الصحي الذي اصبح الان داخل الاحياء السكنية كمنطقة المعامل التي كانت طمراً صحياً، لكن الآن هي منطقة سكنية و تأتينا شكاوى منها،وكنا قد بدأنا بتدوير المعامل منذ ٢٠٠٧و لحد هذه اللحظة لم تقم الشركة المكلفة بالعملية بأي تطور و لم تنجز عملها فالمعملان يعالجان ما مقداره (٢) طنين بينما لدينا ستة الاف طن و ليس من نية صادقة لتحسين آليات العمل سواء كانت في النظافة او في الطمر الصحي ، و كان اقتراحنا بأن نتجه نحو الخصخصة و ان يكون مجلس المحافظة و الحكومة المحلية دوائر رقابية على هذه الشركات من اجل تقييمها فأذا كان ثمة خلل نقوم بمعالجة الشركة و اذا كان ثمة اداء جيد نوسع قاعدة التعامل معها، و انا عندما اتكلم عن الكادر المتقدم الذي يفترض ان يخطط كدائرة البيئة او دائرة الماء الصالح للشرب و دائرة الصرف الصحي و هذه المديريات اجزاء موجودة في مؤسسة كبيرة هي امانة بغداد ، و دخلنا مع الامانة في سجال طويل و تحدثنا عن آليات تطوير العمل و عقدنا مؤتمرات و لقاءات و استضفنا الكادر المتقدم و تحدثنا عن تطوير الآليات، لكن يوجد اصرار على الابقاء على الآليات القديمة و بغداد الان مقبلة على نشاطات و فعاليات دولية مهمة كمؤتمر جامعة الدول العربية و بغداد في عام ٢٠١٣ عاصمة للثقافة ، و قد شكلنا لجنة منذ فترة طويلة للذوق العام لكن تلك اللجنة لم ترتق للدور المتوقع منها و ان واجهات البنايات لازالت لا تنسجم مع عنوان بغداد في الحضارة و التاريخ ، و نحن نحتاج لان تتفاعل المؤسسات التنفيذية و الخدمية مع مجلس المحافظة ، و مازلنا ننتظر قانون العاصمة الذي ننشده و نطالب به و الذي لم يقر من قبل مجلس النواب السابق ، و نحن في لقاءاتنا مع اغلب الكادر البرلماني في هذه الدورة و ضحنا اننا بحاجة الى تشريع قانون العاصمة فمثلاً امانة بغداد تحتاج لحسم مرجعيتها لمجلس المحافظة او لمجلس الوزراء حتى تتضح الصورة ، فقانون مجلس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الذي نعمل به الان ترك امانة بغداد على امل ان يشرع لامانة بغداد قانون خاص بها فالمادة ٢٤ تحدثت عن تشريع قانون العاصمة ، و نأمل ان يشرع القانون في هذه المرحلة و قد اقمنا امسية رمضانية لأعضاء مجلس النواب عن محافظة بغداد و تحدثنا لهم عن ضرورة قانون العاصمة وكان لديهم اصرار على اقرار القانون و اعتبار امانة بغداد البلدية الكبرى .

***كيف تعلقون على ما أظهرته مؤسسة ميرسر العالمية مؤخراً في تقرير لها من ان بغداد واحدة من أسوأ 200 مدينة في العالم خدمياً و جمالياً ؟**

– مع تحفظنا على وضع بغداد من حيث النظافة و الخدمات لكننا نعتقد ان هذه المؤسسة ظلمت بغداد بهذا التصنيف حيث وضعتها مع مدن لا تتوفر بها الظروف المتوفرة لدينا ، فبغداد تشهد انفجارات و تهديدات امنية تمنع الشركات من الحضور إلى بغداد ، فمن غير العادل مقارنة بغداد مع مدن أخرى مختلفة من حيث الظروف، فمع تحفظنا على واقع بغداد من حيث النظافة لكن المعايير التي قيمت بغداد ظلمتها فتوجد مدن أسوأ من بغداد .

***ماذا بشأن موازنة الخطة التنموية الخمسية ؟**

– ان قيام لجنة التخطيط الستراتيجي مع الدوائر التنفيذية بدراسة و اعداد خطة لبغداد ولخمس سنوات فأن القضية تحتاج إلى مصادقة حيث تدرس من وزارة المالية و تقدم لمجلس الوزراء الذي يعتمدها و يقدمها للبرلمان لاقرارها فمبلغ (٢) تريليونين الآن مقترح لـ ٢٠١١ ، و مسألة المصادقة على هذا المبلغ هي متوقفة على الاموال وظرف البلد و النفط و كل ذلك له علاقة بتخصيص الموازنة .

***كيف تعلقون على تداخل الصلاحيات بين الأمانة ومجلس المحافظة ؟**

– قدمت مسودات من مجلس المحافظة و مجلس الوزراء و مجلس النواب و اعتمدت مسودة نهائية ، بعد المزج بين حيثيات المسودات جميعاً ، حيث سيصار الى تشريع قانون العاصمة و الان امانة بغداد وضعها متأرجح فالاموال تأخذ من تنمية الاقاليم يذهب نصفها لامانة بغداد، ففي السنة الحالية ٢٠١٠ خصصنا لهم ٥٠٪ ، و الان ينتظر من البرلمان ان يحسم وضع امانة بغداد عندما يشرع قانون ، و نحن اوضحنا للاخوة البرلمانيين ان مجلس محافظة بغداد بما انه يمارس دوراً رقابياً ينبغي ان تكون له صلاحية مراقبة امانة بغداد ، فأن تكون مرجعيتها الادارية لمجلس الوزراء و تخصيصاتها من مجلس المحافظة فهذا امر يضعف مجلس المحافظة و دوره الرقابي و امانة بغداد اذا ماتحدثنا بتاريخها الحديث فأن مجلس المحافظة يحاول ممارسة دوره الرقابي بمحاولة الاشتراك في اغلب لجان الامانة لكن دائماً تصطدم بعض الاحيان بما يضعف دورها الرقابي و صارت لدينا لقاءات مع الكادر المتقدم في الوزارة كأمين بغداد و حاولنا ارجاع العلاقة التي انطلقت من عام ٢٠٠٥ و قد اصلحنا بعض التقاطعات و الاختلافات في الآراء ، لكن ليس كل ما نتفق عليه يطبق على الارض و نحتاج لتفعيل العلاقة لمتابعة المشاريع وإعداد خطط ستراتيجية.

مع بداية الحكومة المحلية انشأنا خطة لكن دائماً تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فالدوائر التنفيذية احياناً لا تنفذ كما يريد المراقب الذي يعبر عن طموح المواطن ، و لاحظنا ان الاداء التنفيذي لا ينسجم مع طموحاتنا فكثير من المشاريع اعلنت في وسائل الاعلام لكن هذه المشاريع تأخرت كثيراً بسبب ضعف الاداء التنفيذي ما أدى إلى تراجع المشاريع بهذا الشكل اما بخصوص الخدمات فأيضاً اقول ان الكادر المتقدم في الدوائر التنفيذية لا يلبي طموحات مجلس المحافظة فمثلا عندما تكون ثمة آلية لرفع النفايات هذه الالية التي تعودنا ان نراها منذ عشر او ثماني سنوات و لم تتغير حتى عندما اتجهت لتطوير آلية رفع النفايات.

الاقتصادي | العدد (1895) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) آب 2010

تحقيق/شاكر المياح

تصوير / احمد عبد الله

شهدت الأسواق المحلية بعيد سقوط النظام السابق عام 2003 إغراقاً سلعياً كبيراً من دون ضوابط تجارية منظمة لعملي الاستيراد والمواصفات النوعية ، في وقت عمل كثير من التجار على استيراد سلع وبضائع من مناشئ رديئة ، حيث حذّر كثير من المراقبين من شيوع ظاهرة الغش التجاري في الاسواق المحلية سعياً لتحقيق هامش ربحي عالٍ من قبل المستوردين على حساب المستهلك في ظل غياب الوازع القانوني الرادع للمتجاوزين والمنظم للمشهد التجاري.

مشهد الإغراق السلعي

سلع وبضائع رديئة غير مطابقة للمواصفات والنوعية تعج بها الأسواق المحلية!

ولدى تجوال (المدى الاقتصادي) في بعض اسواق العاصمة بغداد لاحظت اكداساً من العلب الكارتونية الملونة ، صفت فوق بعضها لتشكل على ارصفة الشوارع جدرانا بضائعية ان صح القول كما الجدران العازلة ، حتى ان تشكيلات منها كانت تحجب واجهات المحال التجارية التي تنتمي اليها هذه العلب ، مبردات ،مولدات، موتورات ماء، ثلاجات ، مجمدات ،ستالايتات ، تلفزيونات ، برادات ومصفيات مياه واجهزة كهربائية مختلفة من مناشئ شتى ، تساءلت مع نفسي : ترى اين الكهرباء التي تحتمل كل هذه الأحمال ؟ لما كنا نتحسر على تشغيل مروحة واحدة ، فلم هذا الإغراق بكل أنواع الأجهزة الكهربائية ؟ ربما لست الوحيد الذي طرح مثل هذا التساؤل ، حتما هناك العديد من المواطنين تعتمل في صدورهم اسئلة من دون ان يحصلوا على اجابات تشبع نهمهم لمعرفة أسرار بعض التعاملات التجارية كالاستيراد والتصدير وكيف تبرم الصفقات ؟

قد يكون الأمر اكبر مما يتصور المرء ، فالتجارة في عالم اليوم تخطت حدود العلم واحكام السيطرة على منافذها وطرق إيصالها إلى اسواقنا المحلية التي ابتليت بالبعض ممن يدعون تجارا يفقهون في العلوم والمعاملات التجارية ومفهوم العرض والطلب ، التجارة اضحت في الوقت الراهن ميدانا يتنافس فيه الجشع مع النوعية ، ولأنه غالب في الزمن العراقي الجديد ،فمن المؤكد بان النوعية وفي ظل هذا السباق المحموم ستكون الرداءة هي المعوّل عليها عند الطارئين على تلك الاسواق وبالنتيجة فان المواطن (المستهلك) هو الخاسر الوحيد .

غرامات عشوائية

صاحب أحد المحال التجارية المواطن ابو امير الذي قال : في شهر كانون الثاني من العام الجاري تم تبليغنا من قبل امانة بغداد باعادة ترتيب معروضاتنا من الاجهزة ووضعها امام واجهات المحال التجارية واخلاء الرصيف ، وبعد ان نفذنا التبليغ عوقبنا بغرامات عشوائية لا مبرر لها وغير قانونية ، ولا نعلم اسباب هذه الغرامات ، ففي السابق كانت الغرامات لا تتجاوز الخمسة آلاف دينار وعند الضرورة القصوى ، اما في الوقت الراهن فقد اضحت بالملايين ، وانا شخصيا دفعت غرامات منذ شهر كانون الثاني وحتى اليوم بلغت مليونين ومئتي ألف دينار ، واجهل دواعي هذه الغرامات ،ويسترسل : نحن في العراق الجديد ، ومجلس النواب يشرع القوانين ، وكل أعضائه يؤكدون على ان العراق اليوم ، هو عراق دولة القانون فقل لي اين هو القانون حينما تفرض عليّ غرامة قدرها خمسمئة الف دينار دفعة واحدة ؟ وحينما اسأل الموظف الذي اقر تغريمي يرفعها الى مليون ، وعندما نراجع الدائرة التابعة الى امانة بغداد بغية مقابلة المدير الذي سرعان ما يرد بالجواب الجاهز: ادفع اولا ومن ثم يكون الكلام والحوار، فاين القانون ؟

قبل أيام حضر احد موظفي دائرة الضريبة ومعه عدد من افراد الشرطة وهم مدججون بالأسلحة، وطلب مني وبواسطة التهديد دفع ضريبة المهنة ولوحة تعريف المحل (العلامة التجارية)، واقتادوا عدداً من أصحاب المحال التجارية الى مركز الشرطة ، ومن اريد له ان يدفع خمسمئة الف دينار ، دفع مرغما مليونا ونصف المليون دينار في دائرة الامانة !

قبل سقوط النظام السابق كانت الضريبة على اساس عشرة بالمئة من قيمة ايجار المحل ، محلي هذا استأجرته من مديرية الاوقاف العامة السابقة منذ خمسين عاما (بيت الكيلاني) بمبلغ ٧٠٠ الف دينار سنويا في الوقت الراهن ، اطلعت الموظف على عقد الايجاروعلى الوصولات السابقة والتي تم تسديد مبلغ الضريبة بموجبها والبالغ ١٤٠ الف دينار وتحديدا للسنة الماضية وفي دائرة وحدة الكرادة ، لان المتولين عن الوقف لم يشأوا زيادة الايجار ، فسألته : هل تم تغيير القانون ؟ فنفى ان يكون قد تغير، اما في هذه السنة فقد دفعت ضريبة مهنة واجور اعلان للوحة المحل مبلغ ٦٢٠ الف دينار، وهذا المبلغ يعادل مبلغ ايجار المحل السنوي ، في حين ان الواقع يفرض عليّ مبلغ ٧٠ الف دينار بموجب القانون ونسبة العشرة بالمئة ، بينما هناك محال تتجاوز ايجاراتها السنوية عشرين الف دولار لا يدفعون اصحابها سوى خمسمئة الف دينار فقط !

الاستيراد وتبييض الأموال والبضائع الرديئة

وفي محل آخر تحدث لنا صاحبه (ابو ماهر) عن الاستيراد الكيفي ومن مناشئ بعضها مجهولة لا احد يعرفها وتغلف بعلب مزورة لمناشئ معروفة ، وهذا يدخل في باب الغش الصناعي والتجاري ، واصفا إياه بأنه لا يعدو كونه تبييضا للأموال لتكون مصدرا للإرهاب ، خذ مثلا : مشيرا بسباته ، موتور الماء هذا بـ ١٠ دولارات ، وهو مبلغ لا يسد تكلفته الحقيقية ، ناهيك عن التغليف ، وهناك أجهزة كهربائية مختلفة ومتنوعة ، يفترض ان تكون سلعا معمرة غير انها تستهلك ويصيبها العطل في اقل من ستة أشهر ، لا يعقل في عالم التجارة الحديثة ان لا يكون لهذه المعدات والأجهزة مدة ضمان كما هو معمول به في كل بلدان العالم ، سواء كانت عربية ام أوروبية ، ولا يعقل أيضاً ان بلدا مثل العراق يتعامل تجاره مع مئات ، او ربما آلاف المناشئ .

ابو زيدون صاحب محل لبيع الاجهزة الكهربائية قال : الاستيراد الان كيفي ، كل من كانت لديه يد طولى يستورد ما يشاء من الأجهزة ، ليس في الكهربائيات حسب ، بل ينطبق الحال على الفواكه والخضار ، فهناك بصل صيني وباذنجان منغولي ، وعنب ماليزي ، وتفاح هندي ، وتطول القائمة لتشمل الأحذية والأقمشة والألبسة ، ولعب الأطفال ، والدراجات النارية والهوائية والأثاث المنزلي والمكتبي ، ونحن مرغمين على الاتجار بها وبيعها للمواطنين برغم علمنا بأنها ربما تكون (سكند هاند) ، ليس لدينا سوى هذه المهنة.

ويسترسل ابو زيدون قائلاً : اعتقد ان وراء هذا الاستيراد حيتان كبيرة ، او قل مافيات هدفها تبييض الأموال لصالح جهات غير معروفة قد تكون سياسية او غير سياسية ، او ربما هي بعض من مظاهر الفساد المالي والإداري الذي يفتك بالاقتصاد الوطني، واظن ان الأوان قد فات على ايجاد سبل فاعلة لمعالجة هذه الظواهر التي باتت تشكل بعضا من سمات الواقع العراقي الراهن ، فكل الابواب مشرعة الان لدخول شتى البضائع حتى وان كانت من نفايات المصانع الأجنبية ، ولعل دخول السيارات المستعملة عقب سقوط النظام السابق كانت هي البداية التي يبدو ان لا نهاية لها ، على الاقل ضمن المدى المنظور، ما لم تتضافر الجهود الرسمية والشعبية لوقف هذا التدفق الهائل للبضائع، وتفعيل قوانين وضوابط الاستيراد، ومثلما كان معمولاً به أيام الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم بغية تعزيز الاقتصاد الوطني والحفاظ على مستوى مقبول من القدرة الشرائية للمواطن ونوعية مقتنياته التي تعد جزءاً من الثروة القومية لأي شعب من الشعوب ، حتى وان تحوّل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق ، الذي يمثل الواقع الراهن خرقاً لهذا النظام الاقتصادي العالمي .

رأي أمانة بغداد

مسؤول في دائرة العلاقات العامة التابعة إلى أمانة بغداد قال : دوائر الأمانة لا تفرض غرامات قسرية على أصحاب المحال التجارية المتجاوزين على أرصفة الشوارع ، بل تنذرهم لمرتين او ثلاثة قبل ان يصار الى فرض الغرامات بموجب القوانين المرعية ولا يحق لأي موظف أن يجبي تلك الغرامات من دون تخويل رسمي ، أما مرافقة عدد من أفراد شرطة الأمانة لهذا الموظف فهو أمر طبيعي الهدف منه حمايته من بعض الذين يحاولون الإساءة إليه ، وليس الغرض استفزاز أصحاب المحال التجارية ، اما بخصوص ضريبة المهنة والإعلان فهي تشمل الجميع وعلى وفق تقديرات اللجان المتخصصة وبحسب الأسعار السائدة في الوقت الراهن ومن دون مبالغة فيها ، الإيجارات ارتفعت ، فلم يعد هناك محل في الكرادة إيجاره ٧٠ الف دينار شهريا ، وكذلك الحال مع العقارات الأخرى ، ولا اعتقد إن اللجان تتعامل بمحاباة مع بعض أصحاب المحال التجارية سواءً في الكرادة أم في غيرها من مناطق بغداد.

الاقتصادي | العدد (1895) السنة الثامنة -الثلاثاء (31) آب 2010

هاشم ذنون الاطرقجي

لعل من نافلة القول ان هناك ثمة أسئلة مثار بحث المراقبين وهي : لماذا يعني قبول العراق (كمراقب) في المنظمة نهاية عام 2004 ، ومتى سينضم العراق كعضو اصيل في منظمة التجارة العالمية (WTO) ، و الفوائد الاقتصادية التي سيحصل عليها العراق بانضمامه للمنظمة ، ولماذا هذا الركض غير المتوازن نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO)؟ وهنا لابد من القاء نظرة عامة على منظمة التجارة العالمية التي مقرها (جنيف) في سويسرا والدول العربية ودول الجوار المنتمين كأعضاء دائميين والمدة التي اسغرقها انضمام بعض الدول العربية والتجارب التي يمكن الاستفادة منها في هذا الطريق الطويل للوصول الى منظمة التجارة العالمية(WTO).

العراق ومنظمة التجارة العالمية (WTO)

اولاً- بعد التغيير الذي حصل في العراق عام٢٠٠٣ واعلان الولايات المتحدة نفسها كدولة محتلة للعراق امام المحافل الدولية وخاصة امام الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن الدولي . وبعد ذلك عينت الولايات المتحدة الامريكية حاكماً مدنياً لجمهورية العراق (بريمر) لحين تشكيل الحكومة الوطنية واستلام مهماتها من (سلطة الائتلاف الموقتة).

ووفق الاعلان الايدولوجي الذي كانت تخطط له الولايات المتحدة (بنشر الديمقراطية والعمل وفق مبادئ السوق المفتوحة والاقتصاد الحر) في جمهورية العراق لتكون نموذجاً يحتذى به في المنطقة وانعكاس ذلك على الدول العربية والاقليمية ، وكخطوة اولى في هذا الاتجاه اوحت امريكا للمسؤولين بتقديم طلب للانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) ومقرها جنيف. وبدعم ومساندة من امريكا اعلنت المنظمة قبول العراق كمراقب في نهاية عام ٢٠٠٤ وعينت ممثلة دولة كولومبيا كمنسق وموجه اداري بين العراق والمنظمة. ومنذ هذا التاريخ نهاية عام ٢٠٠٤ وحتى الآن عام ٢٠١٠ يعد العراق عضواً مراقباً في منظمة التجارة العالمية (WTO) وعلى أثر ذلك قرر مجلس الوزراء تكليف وزارة التجارة بتبني ومتابعة جميع الشؤون اللازمة لتسهيل انضمام العراق للمنظمة وان يكون وزير التجارة رئيساً للجنة الوطنية لمنظمة التجارة العالمية المكون من ممثلي الوزارات الرئيسة،وزارة الصناعة،المالية، الاتصالات، التخطيط، الزراعة، الامن الوطني،العمل والشؤون الاجتماعية وحقوق الانسان إضافة الى ممثلي القطاع الخاص . اتحاد الصناعات العراقي واتحاد الغرف التجارية واضافة الى وزارة التجارة باقسامها المتعددة (سكرتارية اللجنة) وكمقر للجنة الوطنية لمنظمة التجارة والعالمية . ولازال هذا الاجراء متبعاً لغاية ٢٠١٠ والعراق مراقب في المنظمة .

ثانياً- بعد اعلان جمهورية العراق مراقباً في منظمة التجارة العالمية (WTO) وحتى ٢٠٠٩ جرى لقاءان بين اللجنة الوطنية العراقية ومنظمة التجارة العالمية في جنيف بحضور المنسق ممثلة كولومبيا وكان الهدف من هذين اللقاءين هو (التشاور والتعريف وليس التفاوض وذلك لعدم جاهزية جمهورية العراق للتفاوض . وكذلك تلقى العراق اسئلة بعض اعضاء المنظمة عمل ويعمل جاهداً للاجابة عليها في ما يخص بعض الوزارات كالزراعة والتخطيط والمالية الخ..

ان مرحلة التفاوض بين جمهورية العراق ومنظمة التجارة العالمية (WTO) تحتاج الى تهيئة الاسس والبنى الارتكازية لهذا التفاوض باعداد قوانين حديثة تتماشى مع الانفتاح الاقتصادي العالمي بدلاً من القوانين والتشريعات القديمة والغاء قرارات مجلس قيادة الثورة اوتقنينها بتشريعات وكذلك الغاء قرارات الحاكم المدني وسلطة الاحتلال،إضافة الى السعي لإعادة قبول العراق في المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة والتي سبق وان جمدت عضويته فيها لأسباب عدة محلية واقليمية ودولية وان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية تحتاج خمس سنوات اذا سارت الامور بشكل طبيعي ومثابر بالاتجاه الصحيح.

ثالثاً: ان انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية (WTO) له ايجابياته وله سلبياته ومن ايجابياته هي:

١- ان انضمام الدول الأعضاء في المنظمة يزيد على(١٥٥)دولة في العالم وهناك اكثر من (١٥) دولة تتهيأ للانضمام إضافة الى بعض الدول كمراقبين .

٢- اكثر الدول العربية ودول الجوار هم اعضاءفي منظمة التجارة العالمية وللعراق علاقات اقتصادية مع بعض هذه الدول التي تعمل وفق المبادئ والضوابط الاقتصادية للمنظمة وعلى جمهورية العراق ملاحظة ذلك .

٣- لازالت جمهورية العراق بحاجة ماسة الى ا لتكنو لو جيا الحديثة في الصناعة والزراعة والتجارة والاتصالات مع كثير من دول العالم الاعضاء في المنظمة .

٤- ان جمهورية العراق بحاجة الى التنسيق مع دول العالم في مجال (تجارة السلع، وتجارة الخدمات، والملكية الفكرية، والعمالة من خارج الحدود). وكل هذه الفروع تحتاج الى قوانين ثابتة وكذلك علاقات ثنائية بين الدول، وفق قوانين منظمة التجارة العالمية .

٥- لابد من التأكيد على السياحة والسفر والغاء سمات الدخول كمسألة ضرورية للعصر الحديث وللعلاقات البينية والدولية واهمية تمازج الثقافات والعادات والتقاليد من خلال السفر والمشاهدة واللقاء،أما السلبيات فهي:

١- أن جمهورية العراق غير مهيئة لمنافسة الدول الاخرى في كثير من الامور الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، السلعية، والخدمات الخ...) وذلك بسبب النظام الشمولي الدكتاتوري الذي الحق الضرر الجسيم باقتصاد العراق وتطوره العلمي وبناء الانسان المتحضر وما لحق بالعراق من اضرار جسيمة نتيجة الحصار الدولي للنظام وادخاله الجمهورية العراقية بحروب عبثية مع الدول العربية والدول المجاورة ومع المجتمع الدولي لمدة تزيد على عشرين عاماً . كان فيها العراق متخلفاً عن ركب الحضارة والتقدم العلمي والاقتصادي .

٢- في حالة الانضمام الى منطقة التجارة العالمية من دون دراسة معمقة وواقعية فأنه سيتحول العراق الى سوق لتصريف بضائع ومنتجات الدول الاخرى خلافاً لمبادئ منظمة التجارة العالمية التي تعترف بحق الدولة العضو في المنظمة ان تتمتع بالحماية وفق القوانين المحلية كما يلي :

أ- لا يسمح باستيراد بضائع تزيد على حاجة السوق المحلية لمدة سنة كاملة فقط.

ب- عدم السماح بأستيراد بضائع تنافس المنتوج الوطني من السلع نفسها وذلك حفاظاً على الاقتصاد الوطني وتشغيل الايدي العاملة الوطنية واستقرار العملة المحلية.

ج- تمنع دولياً سياسة الاغراق اي اغراق الاسواق المحلية بأستيراد بضائع اجنبية تباع باسعار اقل من سعر المنتوج الوطني وذلك من خلال تبييض الأموال الممنوعة دولياً وادخال بضائع رديئة الجودة زاهية الالوان مخالفة بذلك شروط الصحة والسلامة والتقييس والسيطرة النوعية خلافاً لمبادئ للحفاظ على العلاقات الدولية الصحيحة في التعامل الاقتصادي وكذلك الفكري – والتشغيل والعمالة.

رابعاً- هناك قاعدة قانونية وفقهية تقول(من استعجل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه) وهذه القاعدة تنطبق على وضع جمهورية العراق مع منظمة التجارة العالمية (WTO) عن تقديم طلب الانضمام منذ عام ٢٠٠٤ اي قبل اكثر من خمس سنوات وقبوله مراقباً في المنظمة ولازال يراوح في المكان نفسه.والسبب هو عدم تهيئة الارضية المناسبة اقتصادياً وعلمياً وأجتماعياً من خلال تهيئة قاعدة بيانات رصينة. ان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من قبل احدى الدول النامية يتطلب دراسة واقعية لحاجة البلد ثم تهيئة المستلزمات المطلوبة والنظر بعين فاحصة للمستقبل المنظور كما يتطلب اخذ تجارب الاخرين الذين سبقونا بالانضمام وخاصة الدول العربية ودول الجوار والاستفادة من خبراتهم العملية والابتعاد عن الاخطاء التي رافقت انتماءهم والمدة التي استغرقها ذلك البلد والعمل الجاد لاختصار مدة التفاوض اللازمة للانضمام،لأن هذه الفترة مكلفة وصعبة وتحتاج الى جهود كبيرة ومصاريف لايستهان بها.

فلو اخذنا مثالاً على ذلك تجربة المملكة الاردنية الهاشمية لوجدنا ان مدة التفاوض استغرقت اكثر من ثلاث سنوات علماً بأن البداية كانت صحيحة الى حد كبير .ومنها:

١- تشكيل هيئة عليا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وان قرار تشكيل هذه اللجنة لايمكن نقضه اوتبديله لأي سبب كان وتتكون هذه اللجنة من موظف بدرجة وزير يرتبط مباشرة باصحاب القرار الرئيسيين .وتتكون هذه اللهيئة من :

أ-رئيس بدرجة وزير اقتصاد أو قانوني لا يحال على التقاعد ولا يبدل خلال فترة التفاوض.

ب- خبير في القانون الدولي يحمل شهادة جامعية اوعليا وله ممارسة عملية لاتقل عن عشر سنوات.

ج- خبير في اللغة الانكليزية –لغة التفاوض التجارية – يكون حاصلاً على شهادة جامعية له خبرة عملية دولية لا تقل عن عشر سنوات.

د- خبير اقتصادي دولي حاصل على شهادة جامعية له خبرة في الاقتصاد الدولي لا تقل عن عشر سنوات .

هـ- محاسب قانوني حاصل على شهادة جامعية لا تقل خبرته عن عشر سنوات.

و- خبير اداري في العلاقات الدولية حاصل على شهادة جامعية لا تقل خبرته عن عشر سنوات .

ان أعضاء هذه الهيئة العليا لا يشترط ان يكونوا من موظفي الدولة ويمكن التعاقد مع مواطنين يعملون خارج البلد بغض النظر عن الجنسية او من مواطني دول الجوار . واذا كان عضو الهيئة موظفاً يجب عدم احالته على القاعد او نقله لحين الانضمام للمنظمة الدولية وكذلك الاشخاص المتعاقد معهم من تأريخ التعاقد ولحين الانضمام للمنظمة وتستثنى رواتب وأجور هؤلاء الخبراء من شروط السلم الوظيفي للرواتب .

٢- تهيئة قاعدة بيانات شاملة في كل الاختصاصات المطلوبة والرجوع اليها دائماً وابداً، لأن فترة التفاوض مع المنظمة او مع الدول المنتمية للمنظمة تعتمد على الخبرة والممارسة المتحددة دائماً حسب ظروف البلد والوضع الدولي .وان هذه اللجنة ستكون الرأس الخازن والموجه والمنظم والمفاوض ويمكن تشكيل اللجنة الوطنية من جميع الوزارات والقطاع الخاص والمنظمات الاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني وهذه اللجنة الوطنية ، تقدم مقترحاتها ودراساتها الى الهيئة الرأسية وتتلقى منها التوجيهات وترسم لها خارطة الطريق علماً بأن التفاوض يكون راسياً ومباشراً وليس مع مجموعة من الاشخاص الذين يحضرون المفاوضات من دون ان يتفوهوا بكلمة الا عن طريق المفاوض الرئيس . هذا هو الطريق الصحيح والسليم للتفاوض والانضمام الى منظمة التجارة العالمية(WTO).. ان الهيئة الرأسية يجب ان لا تتأثر بالامور والمحسوبيات السياسية والشخصية والفئوية .

٣- ان ماجرى في العراق في طريق الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) يتناقض مع الأسس والمبادئ السليمة التي يجب اعتمادها كمبدأ اساسي حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية الموسعة من قبل موظفين في الوزارات خاضعين للاوامر الادارية بالتنقل من منصب الى اخر او الاحالة على التقاعد لبلوغه السن القانونية وتوزيع المسؤوليات بين دوائر مختلفة وتكون هذه اللجنة الوطنية برأسة وزير اي شخص سياسي يتبدل مع بقاء الوزارة او تبديلها وادخال الاعتبارات السياسية والشخصية والوظيفية واسناد مهمات اللجنة الى وزارة التجارة بمسؤوليتها الكبيرة وضعف الكادر الوظيفي المؤهل لهذه المهمة لن يحقق الهدف المطلوب وان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يجب ان يبنى على اسس واقعية وعلمية وعدم اضاعة الوقت بالعمل الدائري الذي لايؤدي للنتيجة المطلوبة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية(WTO) بوقت قياسي.

المشاريع الصغيرة والقضاء على البطالة

إيمان محسن جاسم

تقارير عدة صدرت في الآونة الأخيرة تتحدث عن مستويات البطالة في البلد وتأثيرات ذلك على مستوى المعيشة وخط الفقر وحتى الاستقرار الاجتماعي، برغم وجود موارد اقتصادية كبيرة قادرة على توفير فرص عمل كثيرة في ظل حاجة العراق للكثير من المشاريع .

ومن الملفت للنظر في الآونة الأخيرة استقدام العمالة الأجنبية للعمل في العراق ما جعل البعض يشكك بوجود بطالة بالمستوى الذي يتحدثون عنه في الكثير من التقارير .

و مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس على عناية أصحاب القرارات السياسية ومثل وجودها كابوساً أطاح بالعديد من الحكومات في دول العالم ، وكذلك على اهتمام الباحثين الاجتماعيين بوصفها عاملاً رئيسياً في التفكك الأسري من حيث حالات الطلاق والانفصال التي تحدث في المجتمع ، أما رجال الاقتصاد فقد نظروا إليها بوصفها موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لهذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع والجريمة إلا تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر، من حيث ارتباط البطالة وعلاقتها بمتغيرات وأبعاد عدة في البناء الأمني والاجتماعي للدولة والنظر إليها من خلال زوايا عدة منها تحديد حجمها وتحليل الآثار المترتبة جراء ذلك خاصة في ما يتعلق بالجانب الأمني في ظل تحرك المجاميع الإرهابية حول العاطلين عن العمل او العوز المادي الذي يدفع بالبعض للانخراط في أعمال إرهابية .

وفي الستراتيجيات الحديثة نجد إن الكثير من الدول تتبنى نظام المشاريع الصغيرة كحل للبطالة وهو ما أتبع في العراق في السنوات الأخيرة .

وهذا الأسلوب السريع والمجدي في امتصاص البطالة هو أحد توصيات منظمة العمل الدولية(ILO) التي عرفت العاطل عن العمل بأنه: " كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن من دون جدوى"، وعلى هذا الشاب أن يفكر بأسلوب لا ينقصه الإبداع حتى يجد ضالته في العمل الملائم والمربح .

و أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٠٪ من مجمل المشروعات في معظم دول العالم، فضلاً عن أنها أصبحت الآن تمثل القوة الدافعة وراء عدد كبير من الاختراعات، كما أنها تسهم في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص للعمل والاستثمار والتصدير، و ينظر إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها مرحلة انتقالية في عملية التنمية الاقتصادية.

ويعرف الجميع أن البطالة تهدد الاستقرار السياسي للمجتمع لأن الشباب العاطلين عن العمل يضيقون بأوضاعهم المتردية، ولها أيضا آثار ديموغرافية نتيجة لإهمال الدولة للريف وتردي أنواع الوظائف والبنى التحتية مقارنة بما هو عليه واقع الحال في الحضر في العديد من الدول النامية ، الأمر الذي أدى إلى هجرة متزايدة من الريف إلى المدن إضافة إلى الهجرة الخارجية، وهجرة العمالة الماهرة من ذوي الكفاءات العلمية كذلك ونتيجة لعدم توفر فرص عمل ولعدم حصول الشباب على أجر يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة المتزايدة ينحو الشباب في كثير من الدول النامية إلى تأجيل ارتباطهم إلى سن الـ٣٥ وحتى الـ٤٠ عاماً الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة العزوبية والعنوسة والعزوف عن فكرة تكوين أسرة. وبما إن الدولة في ظروفها الحالية عاجزة عن توفير فرص عمل للجميع فلابد إذاً أن يتم الإصغاء جيدا لعبارة المشروعات الصغيرة لأنها الحل الذي اعتمدته دول العالم كافة لحل مشكلة البطالة، وبنظرة عامة نجد أن نسبة من ٢٠إلى ٣٠٪ من الوظائف حكومية في حين أن٧٠ ٪ من فرص العمل مشاريع صغيرة صناعية وخدمية، وفي إيطاليا فقط (٢)مليونان و٣٠٠ ألف مشروع، والوطن العربي كله به ٧٠٠ ألف مشروع فقط.

وهذا يؤكد حقيقية جوهرية بأن خطط التنمية البشرية في الوطن العربي لم تأخذ البطالة بجدية تامة وهذا ما نلمسه بشكل واضح في موجات الهجرة لأوروبا وأمريكا من قبل الكفاءات العربية ومنها العراق الذي هاجر منه الكثير من العقول بحثاً عن فرص عمل .

وفي ظل العولمة والانفتاح التجاري العالمي، تواجه المنشآت الصغيرة تحديات عدة في وجه المنشآت الواسعة النطاق في عالم غير مستقر وسريع التغيرات، حيث سيل السلع والخدمات الحديثة تزيد من عبء المنافسة وبما أن هذه المشروعات تشكل غالبية المؤسسات العاملة في الأسواق العالمية ، فان السلطات المعنية تقوم بوضع إجراءات تنفيذية لدعم هذه المشروعات وجعلها أقدر على المنافسة.

ولكن الشباب لا يعرف كيف يقدم على هذه المشاريع، فالتعليم الذي حصلوا عليه مختلف تماما عن سوق العمل والحديث بالأخص عن واقع التعليم التلقيني في العراق، ثم إن الثقافة الوظيفية السائدة في المجتمع العراقي لا تزال تقوم على تفضيل العمل الحكومي، على الرغم من انخفاض الأجور الحكومية نسبيا مقارنة بنظيرتها في القطاع الخاص وذلك لما تمنحه الوظيفة الحكومية من مزايا قد لا تتوافر في غيرها من الوظائف الأخرى مثل الاستقرار الوظيفي وصعوبة الفصل من العمل والتأمين الاجتماعي والصحي وظروف العمل الأفضل وساعات العمل المريحة والمكانة الاجتماعية وهو ما يجعل العمل في الحكومة حلم كل شاب حتى وإن كان لا يوفر الحد الأدنى المطلوب للإنفاق أو المعيشة.

وهنا يمكننا القول إن البطالة في مفهومنا السائد الآن في العراق لا تعني ذلك التعريف الذي أشرنا إليه في بداية مقالنا، بل تعني كل من لا يمتلك وظيفة في الدولة، متناسين بان الأعمال الحرة الأخرى تدر موارد مالية أكثر من دخل الموظف المحدود.

البطاقة التموينية إلى أين؟

نجاة الكواز

في الوقت الذي تتحدث فيه البيانات الحكومية عن نسب خطيرة للذين يقبعون تحت خط الفقر ، حيث تجاوزت النسبة حاجز الـ٣٠٪ من سكان العراق ،فأن أهم المشكلات التي طفت على السطح تلك البطاقة التموينية ناهيك عن الحروب ، الحصار ،الاحتلال وانهيار البنية التحتية للبلاد .

وقد تكون مشكلة البطاقة التموينية هي مشكلة مستديمة شكلت الملمح الأبرز للنظام الغذائي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، حيث شهد النظام التوزيعي والنوعي لمفردات البطاقة التموينية ارتباكاً واضحاً لم يعد جديداً على المستهلك الذي دب اليأس في أحشائه !

تبدأ المشكلة من نقطة واحدة بانطلاق سلبي في اتجاه صراحة وزارة التجارة بإلغاء البطاقة التموينية ولكنها اعتمدت أسلوباً خفياً في الإلغاء وابتعدت عن الإفصاح بصورة رسمية لأنها سوف تتسبب بصدمة للمواطنين، لذلك لجأت إلى إخفاء مفردات البطاقة الواحدة تلو الأخرى ،معتمدة على نظام خطة لعبة الشطرنج .

فلا جدال أن مادة السكر كانت في مقدمة المواد التي اختفت من البطاقة لأشهر طوال فأصبح المواطن يفكر في ملاعق السكر التي يستهلكها يوميا ثم توزيع مادة السكر المتأخرة عن موعدها ،وبعد ذلك كانت مادة الرز التي تعد أهم عنصر من مكونات المائدة اليومية للمواطن العراقي فهي المادة الثانية ضمن تجربة الاختفاء وثم اختفاء مادة الزيت قبل أشهر من رمضان وبعد ذلك توزع بكميات قليلة وبوقت متأخر مما يسهم بارتفاع أسعار المواد في السوق .

ولم يستمع المواطن إلى تصريح من قبل وزارة التجارة عن المواد التي سوف توزع في شهر رمضان ،ولم يعد المواطن ينتظر لأنه أدمن انتظار الوعود العقيمة .

استنادا لمجمل ما تقدم وبالعودة إلى موضوع الاختفاء والإظهار فلا مناص من القول أن مفردات البطاقة تعاني من نقص حاد في المواد ناهيك عن اختفاء مواد كانت موجودة أصلا في البطاقة قبل عام ٢٠٠٣ مثل الحليب والصابون ومساحيق التنظيف والشاي ،هذه العطايا كلها من هبات وعطايا الاحتلال والقادمين معهم .

نسلط الضوء هنا على حالة التناقض التي يعيشها المواطن العراقي بين احتياجاته اليومية من الغذاء وغلاء أسعار المواد في السوق المحلية.

وبعدما وصلت الأمور إلى وضع يقرّه كل مواطن بأنه مأساوي ومؤسف على جميع الأصعدة الحياتية وخاصة مفردات قوته اليومي نجد أنفسنا نقف على خط استواء الزمن لذلك انعكست هذه السلبيات على الحياة التي يشهدها المواطن العراقي خلال سنوات الاحتلال بأشكال مختلفة نحو رواسب زائفة لا يجد المواطن غير الوعود المطفأة في ذاكرتهم ،وما نشهده في أيامنا هذه دليلا على تصدع بنيان الأمل لدى المواطن المغلوب على أمره.

وانطلاقا من هذه الرؤية إلى طبيعة العلاقة بين المواطن والوزارة نجد تساؤلات كثيرة تجول في خياله ؟

من المسؤول عن مراقبة أداء الوزارات مثل وزارة التجارة والاهتمام بموضوع مفردات البطاقة التموينية ،وعن سبب تأخرها ورداءة المواد التي توزع للمواطن العراقي؟

ونجد تصريحا يقول بأن الحكومة العراقية قررت تقليص مفردات البطاقة التموينية لأن نظام المساعدات الغذائية بدأ يثقل كاهل ميزانية الدولة.ولكننا لا نجد تصريحا مفاده بأن رواتب الوزراء وأعضاء البرلمان وطاقم الحماية الخاص لكل مسؤول والهبات والامتيازات التي يحصلون عليها قد أثقلت كاهل ميزانية الدولة!؟

وما يثير الاستغراب مصطلح سلة المساعدة لبلد يعد من اغني بلدان العالم النفطية، بدل أن يعطي المساعدات أصبح يأخذ مساعدات ولقد وصلنا إلى هذه الحالة الغريبة بسبب سوء إدارة الحكومات التي تكالبت على العراق منذ فترات طوال فجميع الحكومات كانت تضع المواطن في مؤخرة أولوياتها ولم تعتبره قيمة عليا، بل اعتبرته أداة لتنفيذ تطلعاتها وأوامرها .

الحقيقة الموضوعية التي يجب التحدث عنها في موضوع البطاقة التموينية لابد من إيجاد الحلول بدل الوعود لكي لا نجد أنفسنا نصنع المشاكل ونمتاز بظاهرة الإبداع في المشاهدة فقط.

الاقتصادي | العدد (1895) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) آب 2010

جدوى تأهيل المشاريع الصناعية في القطاع الخاص العراقي

لقد شهدت العقود الاولى بعد تأسيس الدولة العراقية نشوء الكثير من المشاريع الصناعية للقطاع الخاص، فضلاً عن مساهمته مع الدولة في بعض المشاريع .. كالسمنت و غيرها، خاصة بعد صدور قانون تشجيع الصناعات لعام 1929 الصناعي، الا ان تلك اللبنات الاولى لم تستمر بالمسيرة نفسها بعد وضوح المعالم للسلطة السياسية للحكم الملكي و طبيعة السلطة المهيمنة على مقاليد الحكم . فقد كشف الحكام عن نواياهم المادية في العمل على تحقيق اقصى الارباح و بأسرع وقت ممكن بدلاً من الدخول في استثمارات طويلة الاجل، و ارتأت هذه السلطة واعوانها التوجه نحو الاستثمارات الزراعية ذات الطبيعة الاقطاعية و كذلك نحو العمل التجاري في فتح باب الاستيراد على مصراعيه مع تخفيض الرسوم الكمركية بدل التوجه نحو الاستثمار الصناعي الطويل الامد .

باسم جميل انطون*

و مع ذلك فقد استطاعت الطبقة الناشئة الجديدة من البرجوازية ان تشق طريقها في اقامة بعض المشاريع الانتاجية برغم المضايقات التي لاقتها من اعوان السلطة، و لقد بقي وضع الصناعة في قطاع الدولة على وضعه المتردي ايضاً حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية و لغاية تأسيس مجلس الاعمار، حيث كان الوضع المادي للدولة العراقية في وضع متردٍ و لكن الشيء الملفت للنظر انه في بداية الخمسينيات للقرن الماضي يلاحظ ان حجم روؤس الاموال في القطاع الصناعي الخاص نمت بشكل اكبر و بوتيرة اسرع من حركة الاستثمار الصناعي للقطاع العام، ما أدى ان يتمتع القطاع الصناعي الخاص بدور الريادة بالرغم من ضعف امكاناته المادية و قد استفاد القطاع الصناعي الخاص من التراكم الرأسمالي في القطاعات الاقتصادية الاخرى.

في منتصف الخمسينيات للقرن الماضي برزت الى الساحة الصناعية قوى منظمة ممثلة للقطاع الصناعي الخاص، اضافة إلى الأحزاب القائمة ؛ ألا و هو (اتحاد الصناعات العراقي) كمنظمة ممثلة رسمية للقطاع الصناعي الخاص مدافعة عنه و عن مصالح هذه الطبقة و اخذت شكلها القانوني عام ١٩٥٦ جمعت حولها قادة هذا الفكر المتنور كممثل رسمي للبرجوازية الصناعية مدافعاً على اهدافها و مصالحها الطبقية بوجه الرأسمال الكومبرادوري و الاستيرادات المفتوحة من دون شروط و قيود ؛ حيث جاء في صلب اهدافه (ان تصنيع العراق و حماية الصناعات العراقية هما من اهداف اتحاد الصناعات العراقي و هما تتصلان اتصالاً مباشراً بسياسة الاستيراد ...)، وقد طالب الاتحاد بضرورة اشراكه في تشريع القوانين والمساهمة في وضع السياسة الاستيرادية.

والملاحظ ان القطاع الخاص العراقي قد مر بعمليات مد و جزر في علاقاته مع السلطات القائمة، خاصة القطاع الصناعي الخاص. تعتمد هذه العلاقة منها على فلسفة السلطة الحاكمة في حينها كما حدث بعد ثورة ١٤ تموز الوطنية، ومنها تعتمد على المزاجية و الاهواء كما حدث في عهد عارف في عمليات التأميمات الاقتصادية لعام ١٩٦٤ قانون رقم (٩٩)، او كما حدث في العهد الصدامي حيث تصدر قرارات جزافاً ارضاءً للطبقات الموالية للحكم من طبقات طفيلية غريبة عن الصناعة والتي خصخصت كثير من المشاريع الصناعية في نهاية الثمانينيات من غير دراسات واقعية علمية لهذه الخطوة، بل هي عملية دعائية لا اكثر، وما أعقبها من تقلبات حادة شديدة التي لازمتها و من ثم النتائج الوخيمة التي نتجت عنها.

ولكن بعد ثورة ١٤ تموز المجيدة عام ١٩٥٨ بدأت السلطة تأخذ شكلاً تخطيطياً وواقعياً في مجال القطاعين الصناعيين الخاص و العام فقد قامت بأعطاء دور مهم سياسياً و اقتصادياً للطبقة البرجوازية و خاصة الصناعية منها، فقامت بدعم الصناعة و تقديم التسهيلات لها و قد حدد العلامة ابراهيم كبة وزير الاقتصاد في حينه مهام كل قطاع صناعي، خاصة بعد توقيع الاتفاقية العراقية السوفيتية في حينه، حيث حصر الصناعات النفطية بيد الدولة، في حين ترك مجال الصناعات الخفيفة و الاستهلاكية بيد القطاع الخاص الصناعي العراقي لحين تأهيل هذا القطاع و التوسع في مهامه، إلا إن مسيرة الثورة الاقتصادية لم تكتمل

حيث قام انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ و تشتت اهداف الثورة و ضاعت آليات نمو القطاع الصناعي، خاصة بعد الانقلاب الثاني في تشرين الثاني عام١٩٦٣ و صدور مراسيم وقرارات التأميم لعام ١٩٦٤ تحت رقم (٩٩)التي عملت على تحجيم القطاع الخاص الصناعي حيث هبطت نسبة مساهمة القطاع الخاص في رؤوس الأموال الصناعية الوطنية من ٢٥٪ الى ١٣٪ بعد التأميم كما اعقبته قوانين اخرى منها تحت رقم (١٠٤) حيث عمل على تحويل الشركات الفردية أو (ذ. م. م.) الى شركات مساهمة التي يزيد رأسمالها على (٧٠) الف دينار عراقي، وعدم السماح لأي مشروع صناعي ان يزيد راسماله على (٣٠٠) الف دينار و حصر نشاط القطاع الخاص الصناعي ببعض الصناعات من دون غيرها ... واستمر الوضع على ما هو عليه من تخبط هذه المشاريع المؤممة ثم تكول الحكومة بتعهداتها التي اعطتها للعاملين في المساهمة في ارباح هذه الشركات المؤممة منذ السنة الثانية و التي كانت نسبتها ٢٥٪، مما ادى الى تعثر هذه المشاريع في كمية الانتاج و نوعيته، كصناعة الزيوت و الصابون والنسيج و الجلود و الاسمنت و غيرها، ولحين انقلاب ١٧ – ٣٠ تموز ١٩٦٨ .

بعدها اخذت الصناعة تأخذ منحى جديداً، منذ السبعينيات بدأت الخطط الخمسية توضع بدراسة دقيقة لأبتداء دخول كادر علمي من حملة الشهادات و الخريجين العديدين من القادمين من البعثات الدراسية خاصة من الدول الاشتراكية و قد اعطيت للصناعة اهمية خاصة في التخصيصات المالية و لربما اكثر من اي نشاط اقتصادي، فقد خصص للقطاع الصناعي بكلا شقيه العام والخاص أكثر من ٣٧٪ من الميزانية الاستثمارية و قد ارتفعت التخصيصات للقطاع الصناعي، ففي عام ١٩٧١ كانت (٢٨) مليون دينار عراقي، ارتفعت عام ١٩٧٧ الى (١٠٢٠) مليون دينار عراقي، وان مجموع التخصيصات للقطاع الصناعي من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٧ بلغت (٢٥٦٧) مليون دينار عراقي، و ان هذه التخصيات تفوق (٩،٥) مرة مجموع مصروفات القطاع الصناعي طوال الفترات السابقة من عام ١٩٥١ – ١٩٦٩.

ان حجم القيمة المضافة للقطاع الخاص تفوق كثيرا من الناحية النسبية القيمة المضافة للقطاع الصناعي العام قياسا بحجم الاستثمارات الموظفة في كلا القطاعين، ومن احدى اهم السمات التي تميزت بها تلك الفترة هي بروز الدور المهم للقطاع المختلط، وتأسيس العديد من الشركات الصناعية التي تميزت بكونها تجمع بين مزايا القطاعين الخاص و العام في الادارة .

من خلال الاستعراض السريع لتاريخ النشاط الصناعي في العراق بانواعه الثلاثة العام والمختلط و الخاص و على ضوء الواقع الحالي و ما مر به الاقتصاد العراقي في عهد الثمانينيات و التسعينيات من عسكرة الاقتصاد العراقي، وضخ اموال كبيرة لشراء الاسلحة لخوض الحروب، وتصاعد ديون العراق الخارجية، وما أصاب الاقتصاد منذ اجتياح الكويت وفرض الحصار الشامل على العراق، وتجميد أمواله الخارجية و شل الصناعة المحلية و تدمير البنية التحتية .

وقد فاقمتها عملية سقوط النظام عام ٢٠٠٣ حيث عمت العراق موجة السلب والنهب وتخريب المؤسسات العامة و الصناعية بشكل خاص، إضافة إلى الوضع الأمني المتردي و تردي الخدمات و ارتفاع اسعار السلع و ازدياد حجم التضخم النقدي وضعف الاداء الاداري وانتشار الفساد المالي و ارتفاع كبير في حجم البطالة ..

في منتصف الخمسينيات للقرن الماضي برزت الى الساحة الصناعية قوى منظمة ممثلة للقطاع الصناعي الخاص، اضافة إلى الأحزاب القائمة ؛ ألا و هو (اتحاد الصناعات العراقي) كمنظمة ممثلة رسمية للقطاع الصناعي الخاص مدافعة عنه و عن مصالح هذه الطبقة و اخذت شكلها القانوني عام 1956 جمعت حولها قادة هذا الفكر المتنور كممثل رسمي للبرجوازية الصناعية مدافعاً على اهدافها و مصالحها الطبقية بوجه الرأسمال الكومبرادوري و الاستيرادات المفتوحة من دون شروط و قيود ؛ حيث جاء في صلب اهدافه (ان تصنيع العراق و حماية الصناعات العراقية هما من اهداف اتحاد الصناعات العراقي و هما تتصلان اتصالاً مباشراً بسياسة الاستيراد ...)، وقد طالب الاتحاد بضرورة اشراكه في تشريع القوانين والمساهمة في وضع السياسة الاستيرادية.

أمام كل هذا الوضع المتردي، إذاً لابد من العمل على تفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع الصناعي بشكل خاص، لما يمتلك العراق من أسس لتطوير هذا القطاع، خاصة الكادر الفني المتمرس لدى وزارة الصناعة، ومجموعة مؤسسات التصنيع العسكري السابقة، و بشكل دقيق تفعيل دور القطاع الخاص العراقي وذلك لسرعة تحركه وامكانية تنشيطه لما يتمتع به من مرونة. وأزاء هذه المشاكل و اهمية تفعيل دور الصناعة و القطاع الخاص نتفاجئ بصدور إقرار وثيقة العهد الدولي التي ستكون بمثابة دستور اقتصادي اجتماعي سياسي للعراق، تجري عملية تهميش و اغفال لدور القطاع الصناعي في عملية النهوض في الواقع الاقتصادي، فما هو مصير المنشآت الحكومية التابعة لوزارة الصناعة التي تتجاوز عددها (١٩٢) مشروعاً يضاف لها اكثر من (٧٠) مشروعاً تابعة لمنشآت التصنيع العسكري السابق؟ ما مصير العاملين في هذه المنشآت؟ أنه حقاً موضوع يدعو الى الدهشة و الاستغراب أن نمحي القاعدة الصناعية في البلد و المساهمة الفعالة للقطاع الصناعي في بناء الدخل القومي العراقي حيث وصلت في فترات الثمانينيات من القرن الماضي اكثر من (١٣٪) في حين قلت هذه المساهمات في عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ الى اقل من (١،٥٪) و عليه من اجل النهوض بالقطاع الخاص الصناعي و العمل على تفعيل دوره و مساهمته في حل المعضلات الاقتصادية، لابد للحكومة من ان تقدم على نقاط أساسية عدة و تعيد النظر في وثيقة العهد الدولي، عبر إعادة دراسة هذه الوثيقة مع المنظمات الاقتصادية الفاعلة للقطاع الخاص من رجال اعمال وصناعيين وغيرهم ... لوضع ضوابط جديدة في الحقل الصناعي لهذه الوثيقة المهمة . كما نقترح لغرض تنشيط دور القطاع الخاص الصناعي، وتفعيل دوره في حركة السوق وتماشياً مع ما طرح في الوثيقة نفسها في السير نحو اقتصاد السوق المتوازن من دون الاندفاع العشوائي غير المخطط للاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذه العملية من خصخصة و غيرها من الاصلاحات الاقتصادية التي تهدف بالأساس الى كفاءة الاداء الاقتصادي للمشاريع و تحديد دور الدولة الاقتصادي و وضع إطار قانوني واضح يبتعد عن الاجتهادات الفردية، الإقدام على ما يلي:

١ – اشراك القطاع الخاص العراقي عبر منظماته الاقتصادية الفاعلة في سن وتشريع القوانين الاقتصادية التي تهم نشاط القطاع نفسه وذلك تماشياً مع نهج الدولة المعلن في سير العملية الديمقراطية وسن قوانين تتلاءم مع الوضع الجديد في البلد و في مقدمتها تشريع قانون الاستثمار المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ .

٢ – توفير الجو الأمني الملائم و خاصة في المناطق الصناعية و الحد من سطو العصابات على المناطق الصناعية وغيرها .

٣ – بناء المدن الصناعية الحديثة و تأهيل المناطق الصناعية القائمة من بنى تحتية و طاقة كهربائية ووسائل اتصالات .

٤ – صياغة قانون تنمية صناعية جديد يتلاءم مع الواقع الصناعي للبلد بدل قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ برفع الغبن عن الصناعي و تخفيف الضرائب و الرسوم، و الرسم الكمركي من المواد الاولية المستوردة للصناعة و الاعفاء من ضريبة المهنة و ايقاف كل الابتزازات التي تمارس بحق الصناعيين .

٥ – تقديم القروض الميسرة و بفوائد رمزية لا تتجاوز (٣٪) للقروض الصناعية مع تقديم تسهيلات بالرهن بضمان المشروع و تفعيل دور المصارف المتخصصة بالأخص المصرف الصناعي .

٦ – إعادة تشكيل صندوق دعم التنمية التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي و تفعيل دوره و بهيئة جديدة تستوعب الظروف الجديدة و بمساهمة فعالة من المنظمات الاقتصادية الممثلة للقطاع الخاص، اتحاد رجال الأعمال، اتحاد الصناعات وغيرها، وضخ مبالغ تتناسب مع حاجة القطاع الخاص و بشروط مناسبة و بضمانة المشروع نفسه .

٧ – ان عملية التحول نحو اتصاد السوق و خصخصة مشاريع وزارة الصناعة بشكل متدرج هو الطريق الأسلم لحين نضوج القطاع الخاص العراقي، وتجنب عملية الخصخصة بطريق مايسمى بالصدمة، مع إعادة الهيبة للاقتصاد العراقي و توسيع قاعدته .

٨ – العمل بشكل جاد وعملي على كبح التصاعد المخيف لمعدلات التضخم للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية، لمنع تأكل رؤوس أموال الصناعيين و رجال الأعمال، و إيقاف الزيادات العشوائية غير المدروسة للرواتب و تأثيراتها السلبية على الاسواق و القطاع الخاص .

٩ – العمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة قانونية مع تبديل وتطوير بعض القوانين للشركات و الدخل على سبيل المثال .

١٠ – تفعيل دور القطاع المختلط و تقديم الدعم الكامل له بأعتباره احدى ركائز الصناعة الوطنية و البديل الأمثل لعملية الخصخصة، ولإشباع السوق المحلية بكثير من السلع الصناعية المستوردة .

١١ – العمل على إعادة تأهيل المشاريع الصناعية المتوقفة و المتعثرة لتسهم في عملية الانتاج الوطني و القضاء على البطالة وايقاف هجرة الكادر الوسطي الى خارج العراق.

١٢ – إيقاف التدفق العشوائي للسلع والبضائع الاجنبية من الدول المجاورة التي توجد مثيلاتها في الانتاج الصناعي المحلي و اخضاع كل هذه السلع لقوانين التقييس و الرقابة الصحية والسيطرة النوعية. و إخضاعها للرسوم الكمركية و التنسيق مع وزارة التجارة في ذلك.

١٣ – إعفاء المشاريع الصناعية من الرسوم الكمركية للمواد الاولية الداخلة في الصناعة، وكذلك الإعفاء من ضريبة الدخل و جميع الرسوم الأخرى لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات لحين تأهيل هذه المشاريع و سن قوانين محفزة ومشجعة لهذا القطاع .

١٤ – شمول القطاع الصناعي الخاص بالتخصيصات المالية و المنح المقدمة الى العراق من الدول المانحة بموجب مؤتمر مدريد وطوكيو والاستفادة من خبرات الدول الصناعية ومؤسساتها لتنمية القطاع الخاص ورفع مستوى خبراته الادارية و الفنية والمهنية عبر دورات متواصلة الى جانب الحكومة، والحد من الفساد الاداري والمالي المستشري في البلد وظاهرة البروقراطية والمحسوبية في العمل .

١٥ – إجراء مسح ميداني صناعي لجميع الصناعات وفي شتى انحاء العراق، لتشخيص المشاكل والمعوقات و بالتالي الاحتياجات الضرورية و من اجل استفادة هذه المشاريع لرفع كفاءتها الإنتاجية.

١٦ – السماح للشركات والمشاريع الصناعية بدخول أمتيازات (روبالتي) نوعية مع الشركات الصناعية الكبرى لغرض الحصول على العلامة

التجارية، وكذلك مراكز البحوث لغرض الحصول على تكنولوجيا حديثة في الصناعة لكي يلحق العراق بركب الدول التي سبقته بذلك، الهدف منها تطوير الانتاج نوعاً و كماً خاصة الصناعات البتروكيمياوية .

١٧ – إعادة توزيع الخارطة الجغرافية للصناعة العراقية سواء كان عاماً أم خاصاً و مراعاة المناطق الفقيرة التي حرمت من المشاريع الصناعية خاصة كردستان، والمنطقة الجنوبية في العهد السابق .

١٨ – العمل على الاستفادة من امكانات المنظمات الدولية في تطوير و تأهيل الصناعيين في القطاع الخاص عبر دورات تأهيلية متوالية لغرض رفع المستوى الصناعي و اللحاق بركب صناعيي الدول المجاورة و تطوير منظمات المجتمع المدني المهنية للقطاع الخاص لغرض مساهمتها في وضع ستراتيجية عملية لتطوير هذا القطاع ورفع مستواه الفكري و العلمي.

و يعد هذا التأهيل و الاستعراض للقطاع الصناعي عامة والقطاع الخاص بشكل رئيسي لابد لنا ان نستعرض الجدوى الاقتصادية من تأهيل هذه المشاريع على الاقتصاد العراقي، خاصة إن برنامج الحكومة المعلن هو اعطاء دور رئيسي لاحقاً للقطاع الخاص ... وإننا نعتقد ان اي عملية إغفال لدور القطاع الصناعي في النهوض بعملية التنمية و المساهمة الفعالة في تنشيط الاقتصاد، إنما هو اللقاء مع الارهاب الاقتصادي الذي يعرقل عملية التنمية المستدامة في البلد، ان ما ورد من اهمال في وثيقة العهد الدولي للقطاع الصناعي انما هو دق اسفين في نعش الصناعة العراقية، إحدى ركائز الاقتصاد العراقي بجميع قطاعاته .

ويمكن تلخيص جدوى تأهيل المشاريع الصناعية في القطاع الخاص و كما يلي:

اولاً – الحد من ظاهرة البطالة المستشرية في البلد و البالغة اكثر من ٥٠٪ حيث يبلغ عدد المشاريع الصغيرة و المتوسطة العاملة في البلد اكثر من (٣٤) الف مشروع مسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي و مديرية التنمية الصناعية و اكثر من ثلاثة اضعاف هذا العدد منتشر على شكل ورش صغيرة غير مسجلة،

تستوعب هذه المصانع اكثر من (٩٠٠) الف عاطل عن العمل من رمى نفسه بين احضان الارهاب او تحول إلى متسول غير منتج او فرد كسول في شبكة الحماية الاجتماعية، كما ستعمل على انعاش المناطق السكانية المجاورة للمناطق الصناعية و نعمل على رفع مستويهما الاقتصادي و الاجتماعي، و كذلك ستعمل على تحويل ملايين العراقيين من افواه اكلة الى أيدٍ منتجة .

ثانياً – ان العراق مقبل على نهضة عمرانية اسكانية حيث ستبلغ حاجة العراق الى وحدات سكنية لغاية نهاية عام ٢٠١٠ الى (٣،٥) مليون وحدة سكنية اي (٤٥٪) من الشعب العراقي لا يمتلك اي مأوى ملائم.. ان توفير المواد الانشائية من طابوق، سمنت، بلوك، كاشي شتايكر، ابواب و شبابيك، جص وغيرها من المواد الانشائية اغلبها تنتج في معامل القطاع الصناعي الخاص و التي يصعب استيرادها وذلك لثقل وزنها، اضافة الى توفر المواد الاولية الانشائية في أنحاء العراق كافة من أقصى الشمال الى اقصى الجنوب .

ثالثاً – العمل على استيعاب الأيدي العاملة المتوفرة في مشاريع و معامل القطاع العام الفائضة عن الحاجة، خاصة بعد الاقدام على عمليات الخصخصة المنوي القيام بها لاحقاً، حيث سيكون هذا الكادر هو المغذي للقطاع الخاص، وبذلك سوف تتوسع قاعدة القطاع الخاص و يتحقق جزء من مقولة التكامل بين القطاعين العام و الخاص في العمالة و توفير الكادر الفني لمشاريع القطاع الخاص، كما سيعمل على تجميع الكادر الوسطي المشتت في الدول المجاورة و احتواء واستيعاب الكادر الفني العاطل من منشأت التصنيع العسكري والاستفادة من خبراته و خبرات و علماء وزارة العلوم والتكنولوجيا .

رابعاً – ان القطاع الخاص الصناعي هو القطاع الرائد لسائر القطاعات الاقتصادية الاخرى و لحركة السوق، لما يتمتع به الصناعيون من تنظيم و وعي و تخطيط في عملهم، إضافة إلى ديونه الاستثمارات الصناعية بأعتبارها استثمارات طويلة الامد و تربطه بالوطن و ذات عمق واسع.

خامساً – ان القطاع الخاص الصناعي يستطيع ان يبني علاقات اجتماعية و طيدة علمية متطورة داخل المجتمع بحكم الاحتكاك بين العاملين والكادر الفني و بذلك يكون انتماؤه للوطن اقوى من جميع شرائح المجتمع من القطاع الخاص .

سادساً – القطاع الخاص الصناعي لما يتمتع به من مرونة واسعة في العمل خارج الروتين الحكومي اقدر على جذب الاستثمارات الصناعية ألى البلد و تفعيل قانون الاستثمار و الذي يعد ذا جدوى اقتصادية للبلد من ناحية جذب التكنولوجيا الحديثة المتطورة، وتدريب العاملين و الدخول في شراكات وطيدة مع المستثمر الاجنبي فهو اكثر ثقة من الدولة في ذلك .

سابعاً – يشكل القطاع الصناعي الخاص قوة اقتصادية صناعية رصينة بوجه الاحتكارات الاجنبية التي تحاول سحق الصناعة الوطنية، وتقف وحدة صلدة الى جانب القطاع العام، وذلك عبر منظماته الرصينة، كأتحاد الصناعات العراقي و اتحاد رجال الاعمال و تجربة السنوات السابقة تشهد بذلك في صناعات النسيج و الجلود و الصوابين والزيوت ... وبذلك ستكون متهيئة لعملية الخصخصة في شراء المشاريع على الصناعة الوطنية والحد من زحف الرأسمال الاجنبي على الصناعات الوطنية و الهيمنة عليها.

ثامناً – سيعمل القطاع الصناعي الخاص على تشجيع الانتاج الزراعي المرتبط بالصناعة ويوقف تسرب المواد الاولية التي تصدر للخارج من زراعية وحيوانية، كالجلود و الاصواف .

تاسعاً – تسهم صناعة القطاع الخاص في تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على سلعة واحدة و هي النفط او تعمل على المساهمة في الناتج القومي المحلي، حيث كان القطاع الخاص الصناعي الى جانب القطاع العام يساهم بما لا يقل عن (١٣٪) من الدخل القومي لعام ١٩٨٨ .

عاشراً – منتجات القطاع الخاص تعمل الصناعة العراقية على خلق حركة عمل و انتاج وبذلك تقلل من تسرب العملة الاجنبية الى خارج البلد والحد من الاستيرادات العشوائية .

حادي عشر – منتجات لبقطاع الخاص تعمل على خلق فرص المنافسة مع مثيلاتها من منتجات القطاعين العام والمختلط وبذلك تعمل على تحسين ورفع مستوى ونوعية الانتاج وتقليل الكلف، كما تعمل على خلق التكامل مع القطاع العام في السلع التي ينتج موادها الاولية الاستهلاكية التي لا يقدم عليها القطاع العام الصناعي والغاء مفهوم ان انتعاش القطاع العام يعني الموت للقطاع الخاص وبالعكس وضرورة خلق حالة التعاشق بين القطاعين وتطوير الثقة بينهما.

خبير صناعي واقتصادي/ القطاع الخاص

متطلبات النهوض بالاقتصاد

حسين علي الحمداني

إن أية عملية تغيير شاملة في أي بلد من البلدان تحتاج لجملة من الاصلاحات في مجالات عدة في مقدمتها السياسية والاقتصادية والتربوية وغيرها، وعملية التحول التي حصلت في العراق كانت شاملة لمختلف جوانب الحياة من حيث تغيير نظام الحكم الذي أنعكس على تغيير الفلسفة الاقتصادية التي يسير عليها البلد قبل التغيير ، مما كان يعرف بدعم الدولة للكثير من القطاعات وفق النظريات الاشتراكية التي كانت سائدة نظريا على الأقل في العراق.

ومنذ عام 2004 وحتى يومنا هذا كثيرا ما نسمع عن مداولات إقتصادية مع منظمات دولية إقتصادية كصندوق النقد الدولي ونادي باريس وغيرهما من أجل إصلاح الاقتصاد العراقي من جهة ومن جهة ثانية محاولة إحداث تحول اقتصادي كبير في العراق عبر إنعاش قطاع الاستثمار في هذا البلد وفي المجالات كافة بما فيها قطاع النفط، هذا القطاع الحيوي الذي يمثل عصب الحياة في العراق، لهذا نجد بأن البلد يتطلع إلى مرحلة من الاستقرار، تتيح له في ظل حكومة طموحة تمتلك رؤيا اقتصادية متكاملة لاحتياجاتنا لكي تحقق الانطلاق نحو آفاق جديدة، عنوانها النمو الاقتصادي والتنمية والازدهار، خاصة وان العراق كان بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية بحكم حداثة تجربة الاقتصاد العراقي وعدم ارتباطه بشكل كبير ومؤثر بمنظومة الأسواق العالمية وتجارتها المحفوفة بالمخاطر الكثيرة.

لذا وجدنا مجموعة من المصطلحات تتداول بسرعة منها كما قلنا (الاستثمار والخصخصة) تلك المصطلحات التي تبدو للبعض مبهمة وتحتاج إلى إسهاب في الشرح لتأخذ مداها الحقيقي وتفعيلها عمليا في الواقع .

وأكثر ما يهمنا في هذه المرحلة التي نمر بها هي مسألة الخصخصة بمفهومها الاقتصادي العالمي بعيدا عن النظريات السابقة التي تحاول النيل من هذا المفهوم الاقتصادي .

وعندما نبحث في قواميس التعريفات العالمية عن مفهوم الخصخصة فأننا نكتشف أنه لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى.

ولكن لو أردنا تعريف هذه الظاهرة التي أصبحت موضوعا رئيسا يتم استخدامه في معظم الدول، فإنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات ستراتيجية، لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. فالدولة في المفهوم الاقتصادي الحديث والسائد في أغلب دول العالم المتقدمة ، يجب أن تهتم بالأمور الكبيرة كالسياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا، أما سائر الأمور الأخرى فيمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص وذلك في إطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة وتنظم من خلالها عمل هذا القطاع الذي يمثل ركيزة مهمة من ركائز تدعيم الاقتصاد الوطني للبلد، لهذا نجد بأنها أداة لتفعيل برنامج إصلاح اقتصادي شامل ذي محاور متعددة يهدف إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية في دولة ما أو تحسين النوعية والإنتاجية أو للقضاء على أمراض اقتصادية وإدارية متفشية كالفساد الإداري وغيره..ومن هذا المنطلق عادة ما يتزامن مع تنفيذ برامج الخصخصة تنفيذ برامج أخرى موازية ومتناسقة تعمل كل منها في الاتجاه العام نفسه الداعي إلى تحرير جميع الأنشطة الاقتصادية في القطاع العام تجاه القطاع الخاص بغية تفعيله ليأخذ دوره المهم في بناء اقتصاد البلد، أي إن الخصخصة يجب أن تواكبها تغييرات جذرية لمفهوم أو فلسفة مسؤولية الدولة من إدارة الاقتصاد ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه المزيد من المشاركة للقطاع الخاص..

وللخصخصة منظوران اقتصادي وسياسي فمن المنظور الاقتصادي تهدف عملية الخصخصة إلى استغلال المصادر الطبيعية والبشرية بكفاءة وإنتاجية أعلى واستيعاب الأيدي العاملة مما يسهم في القضاء على البطالة بدرجة كبيرة، وكذلك بتحرير السوق وعدم تدخل الدولة إلا في حالات الضرورة القصوى، وعبر أدوات محددة لضمان استقرار السوق والحد من تقلباته.

أما من المنظور السياسي فالتخصيص يدعو إلى اختزال دور الدولة ليقتصر على مجالات أساسية مثل الدفاع والقضاء والأمن الداخلي والخدمات الاجتماعية خاصة وان العراق كبلد خرج للتو من مخاض كبير وعقود طوال غير مستقرة، إذ إن هذا البلد كان مسرحا لثلاثة حروب كبيرة الخليج الأولى والثانية وحرب ٢٠٠٣ مضافا إليها التحديات الأمنية الكبيرة والعمليات الإرهابية التي عطلت ودمرت الكثير من المشاريع ذات النفع العام، وأيضاً ذو بعد سياسي مهم وهو إيجاد مصالح مشتركة مع دول أخرى لديها استثمارات عبر شركاتها في البلد بما يؤمن علاقات دولية متينة.

لذا فان التخصيص يتجاوز مفهومه الضيق المقتصر على عملية بيع أصول أو نقل ملكية ليكون بمثابة نقلة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة وفلسفة جديدة لدور الدولة، ونحن أعتدنا أن نربط الخصخصة بمفهوم تخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه المواطنين وهذا ما يجعلنا نتخوف من تطبيقاتها أو مجرد طرحها على طاولة النقاش.

والعراق في مرحلته هذه يحتاج لخصخصة الكثير من القطاعات الحيوية والمهمة وفي مقدمتها قطاع الكهرباء الذي يعاني كثيرا ، حيث إن المواطن يعتمد بنسبة ٧٥٪ على القطاع الخاص في تأمين الطاقة الكهربائية عبر مولدات توليد الطاقة الكهربائية التي تدار من قبل القطاع الخاص وما تبقى يأتي مستوردا من دول الجوار كما هو الحال مع الخط الإيراني بعقد سنوي يضاهي مبلغه السنوي تكاليف بناء محطة توليد طاقة في محافظة من المحافظات . وبالتالي فأن خصخصة قطاعات غير إنتاجية تستنفد الكثير من موارد وموازنة البلد السنوية يعني فيما يعنيه توفير هذه المبالغ لمشاريع أخرى من جهة ومن جهة ثانية تنشيط القطاع الخاص وتفعيله طالما انه يؤدي هذا العمل منذ سنوات وأكتسب خبرة كبيرة فيه.

ولنا في تجربة الهواتف النقالة دليل على هذا، ما نريد أن نقوله علينا أن نفكر مليا بالحلول التي تقودنا جميعا لتوفير سبل بناء الدولة الحديثة عبر الاستفادة القصوى من التجارب العالمية الناجحة في هذا الميدان الحيوي والمهم، خاصة وان نسبة عالية جدا من المنشآت والمعامل العراقية متوقفة عن العمل ويتم سد حاجة السوق العراقي عبر الاستيراد كما هو حاصل في مواد البناء كالأسمنت والطابوق وحديد التسليح .

إذاً، الحاجة قائمة لبحث موضوعي الاستثمار والخصخصة من اجل إنعاش الاقتصاد وامتصاص البطالة في البلد.

الاقتصادي | العدد (1895) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) آب 2010

ترجمة / اسلام عامر

سعت لائحة التنظيمات المالية الجديدة التي مررها الكونغرس الشهر الماضي لمنع المصارف المضمونة فيديراليا في الولايات المتحدة من القيام بمراهنات تضاربية محفوفة بالمخاطر باستخدام أموالها الخاصة ، لكن هذا لم يوقف المصارف من تنفيذ المراهنات التي يراها بعض النقاد محفوفة بالمخاطر على الرغم من ان القوانين الجديدة ستدخل حيز التنفيذ خلال السنوات القليلة المقبلة ، وذلك لان الكثير من الرهانات (مثل الأسهم المالية او اسعار الفحم) يتم تنفيذها بالنيابة عن العملاء لذا فأن المصارف تقول انها ستظل مسموح لها ان تقوم بمثل ذلك على الرغم من القيود الجديدة.

ماذا عن اللوائح التنظيمية للمصارف في أمريكا؟

في الواقع أن العديد من العمليات التجارية التي كانت تتم بالنيابة عن العميل تنتهي بنهاية سيئة بالنسبة للمصارف على الرغم من ان القوانين لم تتم مناقشتها في واشنطن هذه السنة. و خسرت كل من جي بي مورغان JPMorgan Chase و غولدمان ساكس Goldman Sachs على سبيل المثال اكثر من مئة مليون دولار على العمليات التجارية التي نفذت لصالح الزبائن في الفترة المحصورة بين شهر نيسان الى تموز.

ان أحداثاً مثل هذه ساهمت في الأزمة المالية وأجبرت الحكومة الفيدرالية ان تنفق الملايين من الدولارات لإنقاذ الوضع المالي، مع ذلك فان المحللين جلبوا الانتباه الى ان العديد من هذه العمليات التجارية قامت المصارف بالتعامل معها و على ما يبدو لخدمة عملائها.

"يمكنك إن تستخدم فعالية العملاء و نشاطهم لكي تغطي على كل شيء تقوم به" هذا ما قالته جانيت تافاكولي التي تدير شركتها الاستشارية المالية."يعد أمر ظهور مثل هذه الأشياء أمراً معقدا للغاية حيث إنها المثال الأساسي على ما لم تعالجه إعادة صياغة القوانين المالية"، يمكن أن يحمل هذا الغموض عواقب كثيرة على مستقبل التجارة في وول ستريت.

ان حجم الخسارة مقارنة بحجم المصارف هو حجم صغير لكنها تسلط الضوء على المصارف التي ستواصل القدرة على تنفيذ مثل هذه الرهانات حيثما تكون الأموال في خطر و هو أمر قد عاد بالكثير من العوائد على وول ستريت في السنوات الأخيرة .

و على الرغم من ان هؤلاء التجار كانوا يقومون بذلك نيابة عن العميل إلا إنهم عرضوا المصارف الى نوع من الخطورة ادت الى سعي الكونغرس للتقليل منها من خلال توجيه فولكر رول Volcker Rule لتقوم بالحدّ من عمليات المضاربة (فولكر رول هي عبارة عن مقترح أعطاه اقتصادي في الاتحاد الفيدرالي يحد من عمليات المضاربة و المقامرة الاستثمارية).

و حتى قبل ان يتم تمرير القواعد الجديدة بدأ كل من مورغان ستانلي Morgan Stanley و جي بي مورغان JPMorgan بتفكيك ذاتيهما و بدأوا بنقل عملائهم الى شركات اخرى ذات صلة، لذا فان مصرف غولد مان ساكس يأخذ بعين الحسبان التغيرات التي يمكن ان تحول جزءاً من نجوم تجارته النشطة الى مدراء اصول مالية يعتمدون على رؤوس الأموال التي تأتيهم من المستثمرين.

لكن مع وجود كل هذا الكلام الذي يزعم بإغلاق مكاتب التجارة و بنقل موظفيه لتطبيق قواعد فولكر رول Volcker Rule التي تنص بعدم القيام بعمليات تضاربية فأن ذلك النوع المسمى بـ(تجارة الملكية الخاصة) كان لينجو لو انه كان تحت مسمى آخر.

ففي هذه السنة على سبيل المثال اتبعت العديد من شركات الضمان نهج غولدمان ساكس من حيث النظر الى ان الاسواق لن تبقى هادئة مطولا. حيث اخذ غولدمان وبكل سرور الجانب الآخر من التجارة لكن عندما تأزمت أوضاع السوق في شهر ايار تعرضت الشركة لنقص بالاموال و سرعان ما خسرت ٢٥٠ مليون دولار.

و أعلن غولدمان على لسان متحدث باسمه معلقاً على الخسارة في ذلك الاستثمار وذلك في مؤتمر له مع المحللين :"لم نحتو الأمر بالسرعة الكافية فلقد تفاقمت الأمور بسرعة مأساوية حقا".

و قبل شهر من هذه التجارة قامت شركة غولدمان ساكس بتسمية رهنٍ ضد التقلبات كواحد من ستراتيجيات التجارة العشر لعام ٢٠١٠، و اتبع غولدمان المشورة الخاصة به و قام بوضع أمواله الخاصة به قيد التشغيل ليقوم بتحويط العمليات التجارية مع العميل الذي يريد ان يراهن على التقلبات ففي هذه الحالة يمكن ان تكون للتجارة التي يقودها العميل أن تصبح تجارةً نشطةً.

من الضروري ان تتكبد المصارف المخاطرة لكي تحصل على العمليات التجارية بسرعة و لكي تحتفظ ببعض سيولة السوق.

وما هو اكثر من ذلك فأنه من الصعب لووال ستريت بأن تضع حداً بين امتلاك السندات المالية لإجراء الجرد للعملاء و بين امتلاكها.

فعلى سبيل المثال قام غولدمان ساكس بالحصول على ما يقارب الـ٣٧,٣ مليار دولار من النشاطات التجارية في عام ٢٠٠٩ وفقا لما جاء في تقرير البحث لسيتيغروب Citigroup. ان مصدر ١,٥ مليار دولار او ما يقارب اربعة بالمئة من هذه العائدات هو من تجارة الملكية الخاصة.

"يميل غولدمان الى ان يأخذ الاستثمارات التي يكون فيها تركيز العملاء على الملكية الخاصة كاملةً" هذا ما قاله احد مدراء صندوق التحوط و أضاف :"ان ذلك الأمر يسمح لهم بأن يجروا رهانات موجهة من خلال استخدام تدفق الزبائن" ،لكن غولدمان ليس فريدا من نوعه عندما يتعلق الأمر بمجاراة الخط الرفيع بين خدمة العملاء و اتخاذ المواقف.

قام غولدمان العام الماضي في الوقت الذي كان العملاء فيه متلهفين للمراهنة على ارتفاع أسعار الفحم بتكديس مئات من العقود بملايين الدولارات على الفحم و هو كمٌ كافٍ للهيمنة على السوق الأوروبية.

في بادئٍ الأمر سارت العملية التجارية لصالح جي بي مورغان و حققت الأرباح لكن في شهر نيسان تم القبض على تجار مورغان على حين غرة حينما بدأت العقود المستقبلية الأوروبية غير المستحقة بالارتفاع، حيث محت الرهانات ذات الجانب الخاطئ جميع المكاسب السابقة وبحلول منتصف شهر حزيران تحول الأمر إلى خسارة عُدت من اكبر خسائر السلع وبما يقارب مئة و ثلاثين مليون دولار.

لم تفصح شركة جي بي مورغان عن أسماء العملاء ولن تعلق على هذه المقالة أيضاً، و لكن في مؤتمر داخلي عبر الهاتف قالت بليث التي تشرف على وحدات السلع ان المصرف قد اخطأ بالحكم في أمر تعريض نفسه للخطر.

وأضافت بيلث : "لقد اخطأنا في ذلك جعلنا انفسنا عرضة للخطر".

و انتقلت المصارف على مدى السنين من كونها وسيطةً بين البائع و المشتري الى كونها الجهة التي تتوسط بوضع رؤوس أموالها في خطر.

فعندما يجئ طلب تجارة من زبونٍ ما فأن للتجار الخيار في ان يسلموا الطلب لطرف ثانٍ يريد ان يتولى الجانب الآخر من التجارة.لكن إذا لم يتم التمكن من إيجاد المستثمر الثاني فأن التاجر يمكن ان يأخذ الاتجاه المعاكس مستخدماً حساب المصرف الخاص.

عن / النيويورك تايمز

كيف يستثمر أغنياء الهند أموالهم؟

ترجمة / المدى الاقتصادي

يزداد الهنود غنى يوما بعد يوم، لكن أين يستثمرون أموالهم؟ صدقوا او لا تصدقوا انهم يستثمرون جزءا كبيرا منها في الأسهم و العقود و صناديق الاستثمار وهي نوع الاستثمارات التي يمكن للناس من أمثالي وأمثالك شراءها.

لدى الهند تعداد يقارب ١٣٠,٠٠٠ نسمة من الناس الذين يملكون اصولا قابلة للاستثمار و بقيمة تزيد على مليون دولار للفرد و ذلك وفقا لأحد التقارير الحديثة الصادرة عن شركة Capgemini الفرنسية للمعلومات التقنية.

للقيام بأستثمار جزء بسيط من هذه الأموال بدأت الشركات او خططت للبدء بما يسمى "ادارة الثروات" او "الخدمات المصرفية الخاصة" في الهند.

و تتطلب هذه الخدمات دفع ما تصل قيمته لـ١,٥٪ من الأصول، الجاري الاستثمار فيها علاوة على اجور السمسرة و الأجور الأخرى لخلق منتجات استثمارية خاصة، و يعني الاستثمار بحقيبة استثمارية ذات مليون دولار الحصول على ١٥,٠٠٠ دولار أو أكثر كأجور.

إذاً ما الشيء الذي يحصل عليه الأغنياء لقاء هذه الأجور العالية؟ هذه بعض الأجوبة على هذا السؤال.

المنتجات المهيكلة

ان التعاقد بهذ الخدمة ينص على التزام المصرف بتوفير عائد معين للمستثمر لقاء اجر معين، وهو ذو نوع واحد يسمى بـ"شهادات الاستثمار المضمونة" التي تمكن مستثمريها من استرجاع اموالهم (و توفر ضمانا استثماريا بحيث لا توجد مخاطر استثمارية الا نادرا و بعائدات متواضعة).

و يمكن ان ترتبط الشهادة الواحدة من تلك الشهادات ببورصة بومباي. و يتعهد المصرف بأرجاع اموال المستثمر اليه في حال خسرت بورصة بومباي من قيمتها. و اذا ارتفعت قيمتها فان المستثمر يحصل على جزء من الربح لنـقل ثمانين بالمئة.

السبب الأساس في تخلي المستثمرين عن بعض العوائد المحتملة هو الحصول على راحة البال لان اصول استثماراتهم في مأمن. ان هذه المنتجات المهيكلة يمكن ان يتم ربطها لأداء مؤشر ما او لأداء سلة من الاسهم او لأصول اخرى.

تمثل هذه الانـواع الاستثمارية انواعا استثمارية جديدةً نسبيا لم يجربها كثير من الناس حتى الان، لكن الاعجاب بها في تنام "فلا تزال انواع الاستثمار هذه في طورِ التشكل" و ذلك لترتقي الى حاجات المستثمرين، هذا ما قاله ساتيا نارايان بانسال و هو المدير التنفيذي لشركة باركلايس في الهند.

يحتاج المستثمرون مبدئيا الى ٢,٥ مليون او ٥ ملايين روبية اي ما يعادل (١٠٠,٠٠٠) دولار للحصول على واحدة من هذه التعاقدات.

العقارات والأملاك الثابتة

ان حصة الاغنياء الفاحشة من العقارات في الاستثمار تمثل نسبة ٤/١ من محفظاتهم الاستثمارية ،

و ذلك بحسب تقديرات باراديب دوكانيا رئيس مجلس ادارة الثروة العالمية و ادارة الاستثمار في شركة ميرل لاينتش المحدودة.

و أضاف:"لقد أصبحت العقارات من احد انـواع الاصـول الواسعة الانتشار في الهند".

من المؤكد ان الاغنياء يستثمرون على نحوٍ يختلف عن اي احد آخر، فبعضهم يشترِي المكاتب او المساحات التجارية الواسعة لاستثمار الاموال او للحصول على الايجارات.

ان ادارة الملكيات يمكن ان تسبب للشخص صداعا لذا يقوم بعض المستثمرين بشراء الصناديق العقارية بدلا من ذلك. ان هذه الصناديق تستثمر في العديد من مشاريع الاملاك العقارية نيابةً عن العميل، حيث يتوجب توافر خمسة ملايين روبية اي ما يعادل (١٠٠,٠٠٠دولار) لشراء هذه الاستثمارات.

و تم البدء في استثمار العديد من هذه الصناديق العقارية عام ٢٠٠٧ و ذلك في ذروة ارتفاع سوق العقارات لكن عوائدها لم تكن جيدة الى ذلك الحد، حيث تم استثمار هذه الاموال جزئيا في المكاتب و مراكز التسوق التي درت عائدات منخفضة جدا بعد الكساد الاقتصادي عام ٢٠٠٨.

الأسـهـم الـخـاصـة/الاسـتـثـمـارات المباشرة

يستثمر بعض الأفراد و العائلات أموالهم مباشرة في بعض القطاعات مثل التعليم و الرعـايـة الصحية و التكنولوجيا النظيفة او تمويل المشاريع الصغيرة.

تنطوي هذه الاستثمارات على مخاطر عالية فإذا غرقت الاستثمارات تلك يمكن ان يخسر المستثمرون جميع اموالهم، و يمكن ان يستلزم امر نجاح الاستثمار سنين عدة لذا فان اموال المستثمرين تحبس و لفترة طويلة،

للحصول على مكافأة تكبدهم عناء المخاطرة يتوقع المستثمرون عائدا سنويا يبلغ ٣٠٪ او اكثر. هذا ماقالته ريتشا كارب مديرة الاستثمار في Altamount لإدارة رؤوس الأموال في مومباي.

و عندما يكون امر تحديد الاستثمارات الفردية الواجب شراؤها يقوم المستثمرون بالاستثمار عبر صناديق الاسهم الخاصة التي تستثمر الاموال مباشرة في بعض الاعمال التجارية الصغيرة. و توصي ريتشا كارب بالالتزام باستثمار نسبة ١٥ بالمئة من مجموع اموال العميل في الاستثمار المباشر.

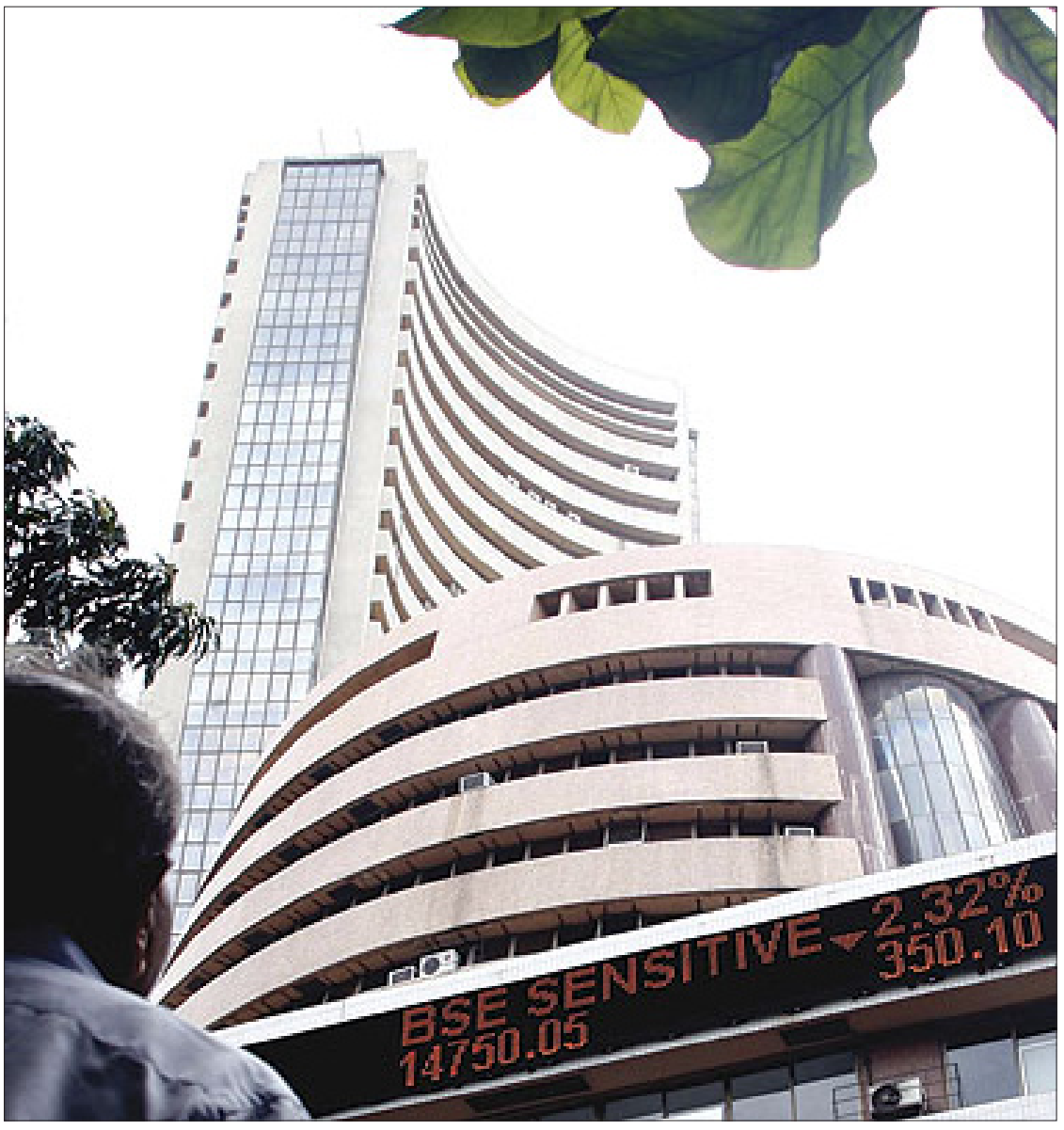

السندات المضمونة بأصل من الأصول

مقابل الحصول على نسبة ارباح ضئيلة جدا قام فاحشو الثراء مؤخرا بالبحث عن الطرق التي من شأنها زيادة الارباح على استثمارات ديونهم.

انهم يقومون بذلك بطريقة واحدة إلا وهي شراء السندات التي لها اصول مخصصة كضمان، حيث يمكن ان تصدر احد الشركات على سبيل المثال سندا (عقدا) بعشرة ملايين روبية اي ما يعادل (٥,٣ مليون دولار) و تخصيص بعض العقارات التي تملكها كضمانات وسيحصل المستثمر الذي يشتري هذا العقد على نسبة ربح محددة مسبقا و في حالة إخفاق الشركة المصدرة في دفع الارباح يحق للمستثمر بيع اصول الضمان لأستعادة امواله.

و تقول السيدة كارب: ان الارباح في هذه العقود التي تبلغ مدتها سنة الى سنتين تتراوح من ١١٪ الى ١٦٪ وهي نسبة احسن من نسبة الـ٧٪ التي يمكن الحصول عليها من الحساب الثابت في المصرف.

وللمشاركة في مثل هذا الاستثمار يحتاج المستثمرون مبدئيا لمليون روبية على الاقل، وتنصح السيدة كارب المستثمرين بأن يستثمروا ما قيمته ٥٪ من اجمالي اصولهم في هذه الاستثمارات من خلال التنويع في شركات عدة مصدرة.

الأعمال التجارية الصغيرة

يقوم بعض المستثمرين بما يسميه الخبراء "الاستثمارات البانخة" مثل الاستثمار في القطع الفنية و الانتيكات، و لا ينصح الا القليلون من الخبراء في الاستثمار في مثل هذه الامور.

و في مصرف مورغان ستينلي للاستثمار تجد بعض العملاء مولعين بالاستثمار في المياه و في الطاقة البديلة هذا ما قاله المدير التنفيذي اميتافا نيوغو في مقابلة أجراها في رسالة الكترونية.

ولذلك الغرض فأنهم يقومون بشراء الاموال الاجنبية التي تستثمر أسهمها في الشركات التي تشتغل في هذه القطاعات.

الخبز و الزبدة والمعادن اللامعة

جميع الاستثمارات المذكورة أعلاه تستخدم نصف ثروة الشخص، اما البقية فأنها تستثمر في الاسهم الجيدة القديمة والعقود كذلك و يتم ذلك عادة في شركات الاستثمار المشتركة.

و يضع العديد من المستثمرين نسبة ٥٪ من استثماراتهم في الذهب عبر الصناديق المتداولة في البورصة و يمكن شراء هذه الصناديق في بورصة الاسهم لقاء كمية قليلة من المال، لذا لا توجد في هذا الاستثمار فائدة للاغنياء.

لو فكرنا في الامر سنجد ان فاحشي الثراء يدفعون الاجور لشراء صناديق الاستثمار و صناديق الاسهم المتداولة التي بدورها تحمّل كمية اضافية من الاموال كأجورٍ لها.

ان التعاقد بهذ الخدمة ينص على التزام المصرف بتوفير عائد معين للمستثمر لقاء اجر معين، وهو ذو نوع واحد يسمى بـ"شهادات الاستثمار المضمونة" التي تمكن مستثمريها من استرجاع اموالهم (و توفر ضمانا استثماريا بحيث لا توجد مخاطر استثمارية الا نادرا و بعائدات متواضعة).

و يمكن ان ترتبط الشهادة الواحدة من تلك الشهادات ببورصة بومباي. و يتعهد المصرف بأرجاع اموال المستثمر اليه في حال خسرت بورصة بومباي من قيمتها. و اذا ارتفعت قيمتها فان المستثمر يحصل على جزء من الربح لنـقل ثمانين بالمئة.

الاقتصادي | العدد (1895) السنة الثامنة - الثلاثاء (31) آب 2010

المرصد الاقتصادي

بعد الاتجاه لاستيراد الملابس الجاهزة

خياطون: عزوف المستهلكين عن الخياطة والمهنة في طريقها إلى التلاشي

بغداد /علي الكاتب

ارتفاع اسعار الملابس بانواعها كافة رجالية كانت أم نسائية أم ملابس اطفال ، واتجاه المستهلكين لشراء ملابس جاهزة من دون عناء شراء قطع القماش والذهاب الى الخياط لفصالها وخياطتها وحجز موعد لايام لاستلامها وهو موعد قد يطول في موسم الاعياد اذ ينبغي الحجز المسبق لأكثر من أسبوع قبل العيد لاستلامها في الموعد المحدد ،ومقابل ذلك جاءت الملابس الجاهزة المستوردة وذات الاسعار المنخفضة كبديل عن شراء القماش وخياطته برغم كون الملابس التي يخيطها الخياط تكون افضل لأنها حسب القياس ومفصلة على وفق المزاج او الذوق الذي يبغيه صاحب القماش.

قال الخياط إسماعيل خير الله ٥٥ عاما: لا يوجد هناك إقبال من المواطنين على الذهاب إلى الخياط هذه الايام برغم الاتقان وجودة العمل المعروف به وجودة القماش المستعمل في الخياطة ، يقابله تهافت على شراء الملابس المستوردة الجاهزة سواء كانت السلع الصينية او التركية ، وهو امر نعاني من وطئته الشديدة في هذه الايام التي تعد موسما كبيرا لنا في اواخر شهر رمضان الكريم وقرب حلول عيد الفطر ومايليه من قرب افتتاح المدارس.

وأضاف: إن الجو العام حاليا جعلنا نضطر اللجوء إلى أعمال أخرى ومهن بعيدة عن مهنتنا الاصلية في عرض الاكسسوارات الرجالية ولوازم الخياطة وبيع ملابس داخلية رجالية وولادية او عرض هدايا او لعب اطفال في محال الخياطة لاستقطاب الزبائن مجددا الى المحال ،وكذلك من اجل سداد بدلات الايجار على المحال التي اصبحت مرتفعة ولا تتناسب مع ما تدره مهنة الخياطة من ارباح هذه الايام .

احمد عبد الرضا صاحب محل تجارة الملابس الجملة في الشورجة قال: احرص مع اطلالة شهر رمضان المبارك على السفر الى الصين لاستيراد السلع ذات المواصفات الجيدة وذات الاسعار المعقولة التي من الممكن تصريفها وبيعها في الاسواق المحلية ،خاصة ان المواطن العراقي ذا الدخل المحدود يميل دائما الى شراء الملابس ذات الاسعار المنخفضة مقابل الملابس التي يخيطها الخياط التي تكون اسعارها مرتفعة.

آزاد نافع صاحب محل خياطة في منطقة البياع يقول: أن تراجع مهنتنا وميل الزبائن لشراء الملابس الجاهزة والمستوردة بسبب كونها متاحة امام الزبائن ،حيث تتوفر في جميع المناطق وعلى قارعة الطريق وتباع باثمان زهيدة في الوقت الحاضر مقابل اسعارها في محال الخياطة ،اذ يباع البنطال او القميص الصيني بالفي دينار فقط وهو ثمن منافس مقارنة باسعار القمصان او البنطالات التي تباع باضعاف سعرها ، ومقابل ذلك لا يتمكن الخياط من عمل فصال وخياطة قطعة ملابس بذات السعر للملابس الجاهزة والمستوردة.

واشار الى أن الخياطين ليسوا هم المتضررون الوحيدون هنا فقط بل ان معامل الخياطة المحلية وجدت نفسها امام كساد كبير في تصريف منتجاتها ومنافسة الملابس المستوردة برغم جودة الملابس المصنعة فيها مقارنة بالمستورد الصيني الذي لايحمل في الغالب مواصفات الجودة والنوعية العراقية ،في حين ان بعض العلامات التجارية للمعامل المحلية كانت تضاهي من حيث الجودة المنتجات العالمية والأوروبية ،وبقيت تنافس البضائع المستوردة لسنوات الا ان غياب الدعم جعلها خارج المعادلة في الوقت الحاضر ،الامر الذي يتطلب إعادة النظر في هذا الموضوع ودعم المعامل الاهلية والخياطين الحرفيين وفرض ضرائب ورسوم على السلع والبضائع المستوردة وخلق منافسة حقيقية بين المنتج المحلي والمستورد من جديد.

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون | تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي: محمد السعدي

اقتصاديات

فساد بامتياز

■ عباس الغالبي

لاشك ان الفساد مازال يغرس انيابه في مؤسسات الدولة على الرغم من الاجراءات الوقائية التي درجت عليها الجهات الرقابية الدستورية (هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة النيابية) هذا، فضلاً عن الدور الذي تضطلع به دوائر المفتشين العامين في الوزارات والهيئات غير المرتبطة بوزارة، حيث يبدو المشهد عند القراءة السطحية مشجعاً لدرجة تطمئن فيها النفوس ويتعافى الاقتصاد.

لكن الذي يحدث الى الان ان حالات الفساد المالي والاداري مازالت تعشعش في اروقة الدوائر والمؤسسات الحكومية، بل لانغالي ان قلنا في مؤسسات القطاع الخاص التي بعضها اعلن على الملأ، حيث طالعتنا الاخبار قبل ايام قلائل ان مسؤولاً رفيع المستوى متورط في بيع حواسيب مخصصة كهدايا لاطفال محافظة بابل بمقدار مليون وتسعمائة ألف دولار، لتنذر بتعافي الفساد كظاهرة ملازمة للمشهد الاقتصادي بوجه عام والتجاري على وجه الخصوص .

ان الباحث عن مسببات هذه الصفقة سيجد عناءاً بتحديدها والوقوف عند جذورها، والطريقة التي تمت بها، ذلك ان المسؤولين ومن هم على درب الفساد والمفسدين أصبحوا على درجة عالية من الحرفنة والتفنن في طرق الفساد والغطاء الذي يسود تلك الصفقات.

> بتقديرنا ان الفساد في مضامينه ومسبباته يحمل بعداً اجتماعياً اكثر من البعد الاقتصادي ، ذلك ان القيم الاجتماعية وحتى الموروث الاجتماعي ينأى بنفسه عن الفساد كظاهرة يقدم على ممارستها بعض من الافراد بدافع الثراء والكسب السهل على حساب نسب عالية ممن يقبعون تحت خط الفقر، ولايمكن للبعد القانوني الرادع ان يؤدي مؤداه،

وذات يوم اكد هذه الجدلية رئيس هيئة النزاهة القاضي رحيم العكيلي في حوارية نظمتها (المدى) ضمن سلسلة انشطتها السياسية والاقتصادية والثقافية، مؤكداً ان الفاسدين اصبحوا على درجة عالية من التفنن في عدم التعامل بالمستمسكات والبيانات، ولهذا فأن الباحث عن اسباب صفقة الجواسيب الاخيرة سوف لايجد ادلة ورقية بقدر ماتكون الحالة ممسرحة على شاكلة مثيلاتها من قضايا الفساد التي لم تكشف لحد لان .

بتقديرنا ان الفساد في مضامينه ومسبباته يحمل بعداً اجتماعياً اكثر من البعد الاقتصادي ، ذلك ان القيم الاجتماعية وحتى الموروث الاجتماعي ينأى بنفسه عن الفساد كظاهرة يقدم على ممارستها بعض من الافراد بدافع الثراء والكسب السهل على حساب نسب عالية ممن يقبعون تحت خط الفقر، ولايمكن للبعد القانوني الرادع ان يؤدي مؤداه، إذا لم تحضر الدلالات الاجتماعية الاخلاقية وتأخذ مداها الاوسع في التفاعل مع السلوك زمناً، ثم التعاطي معها كقيم مجتمعية تتلبس بالبعد الاقتصادي الذي يكمن بالحفاظ على المال العام الذي تقره الاديان السماوية كافة وتؤكد عليه القوانين الوضعية ايضاً.

وعودا على البدء فأن الصفقة الاخيرة والتي بيعت في الميناء بعد تأخر استلامها وهي وجهة قانونية تستخدم في الدوائر الكمركية في المنافذ الحدودية ،اقول انها القضية الابرز في خواتيم عمل الحكومة المنتهية ولايتها والتي عادة ماتقول ان هنالك مبالغة بتصوير الفساد، في وقت تتجه الاراء الى ان اهم معوق للتنمية هي ظاهرة الفساد التي تعج بها المؤسسات والدوائر على الرغم من وجود مؤسسات رقابية رادعة.

abbas.abbas80@yahoo.com